



## مجلس الجريدة الرسمية

### مجلس الاعيان

محضر الجلسة الخامسة المنعقدة يوم الخميس الواقع في ٢٨ جمادي الثاني -  
١٤١٠ هجري الموافق ١٩٩٠/١/٢٥ ميلادية.

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات

أ- طلب إجازة مقدم من معالي العين السيد عمر النابلسي.

ب- طلب إجازة مقدم من معالي العين السيد كامل الشريف.

ج- طلب إجازة مقدم من سعادة العين السيد أمين شقير.

د- طلب إجازة مقدم من معالي العين السيد عاكف الفايز.

هـ- طلب مغفرة مقدم من سعادة العين السيد طارق علاء الدين.

٣- تلاوة الكتب الواردة

أ- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ١٦٠ تاريخ ١٩٩٠/١/١٦ المتضمن موافقة مجلس النواب

على القوانين التالية :-

١- قانون مؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٨ قانون إلغاء قانون شؤون الارض المحتلة بالضيفة التي ورد بها

من الحكومة .

هكذا من الأصل

- ٢- قانون مؤقت رقم ٥ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الأردنية بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة.
- ب- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ١٦١ تاريخ ١٩٩٠/١/١٦ المتضمن موافقة مجلس النواب على:
- القانون المؤقت رقم ٤١ لسنة ١٩٨٩ - قانون إلغاء قانون مؤسسة إعمار العاصمة بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة مع التعديل .
- ج- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٢٦٤ تاريخ ١٩٩٠/١/٢٢ المتضمن الموافقة على القوانين التالية بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة.
- ١- قانون مؤقت رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٨ - قانون معدل لقانون مؤسسة التسويق الزراعي.
- ٢- قانون مؤقت رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٩ - قانون معدل لقانون الإدارة العامة.
- ٣- قانون مؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٩ - قانون معدل لقانون رخص المهن لمدينة عمان.
- ٤- قانون مؤقت رقم ٨ لسنة ١٩٨٩ - قانون تصديق إتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي.
- ٤- قرارات اللجان
- قرار اللجنة المالية رقم ٢ تاريخ ١٩٩٠/١/١٦، والمتضمن الموافقة على القوانين المؤقتة التالية بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب.
- ١- قانون مؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٧٨ معدل لقانون سوق عمان المالي.
- ٢- قانون مؤقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٨ معدل لقانون سوق عمان المالي.
- ٣- قانون مؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٧٦ قانون سوق عمان المالي.
- ٥- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

#### محضر

في تمام الساعة (١٠) من صباح يوم (الخميس) الموافق ٢٨ جمادى الثاني ١٤١٠ هجري الواقع في ١٩٩٠/١/٢٥ ميلادي، عقد مجلس الاعيان جلسته (الخامسة) من الدورة (الاولى) برئاسة (أحمد اللوزي) وحضور أمين عام مجلس الامة بالوكالة السيد (عدنان يعين) وتغيب بإجازة من الاعضاء السادة: عمر النابلسي - كامل الشريف - أمين شقير، وتغيب بملزمة من الاعضاء السادة: طارق علاء الدين - عاكف الفايز، وتغيب بإجازة من الاعضاء السادة:

#### وحضر من الحكومة

١. دولة السيد مضر بدران  
٢. معالي السيد إبراهيم عز الدين  
٣. سماحة الشيخ عبد الباقي جمو  
٤. معالي الدكتور محمد حمدان  
٥. معالي المهندس داود خلف  
٦. معالي السيد نبيل أبو الهدى  
٧. معالي السيد يوسف المبيضين  
٨. معالي السيد ثابت الطاهر  
٩. معالي الدكتور سليمان عريبات  
١٠. معالي الدكتور خالد الكركي  
١٢. معالي الدكتور قسيم عبيدات
- رئيس الوزراء ووزير الدفاع  
وزير الاعلام  
وزير الدولة للشؤون البرلمانية.  
وزير التربية والتعليم والتعليم العالي  
وزير المياه والري  
وزير التكوين  
وزير العدل  
وزير الطاقة والثروة المعدنية  
وزير الزراعة  
وزير الثقافة  
وزير العمل

محضر الجلسة الخامسة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الخميس ١٩٩٠/١/٢٥ ميلادية.

### إفتتاح الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم. التصاب قانوني وأعلن بدء الجلسة جدول الاعمال.

١. تلاوة محضر الجلسة السابقة ( موافقة)

٢. تلاوة الاجازات والاعتذارات

أ. طلب اجازة مقدم من معالي العين السيد عمر النابلسي (وقد حضر)

ب. طلب اجازة مقدم من معالي العين السيد كامل الشريف .

ج. طلب اجازة مقدم من سعادة العين السيد امين شقير .

د. معذرة مقدمة من سعادة العين السيد طارق علاء الدين

هـ. معذرة مقدمة من معالي العين السيد عاكف الفايز

٣. تلاوة الكتب الواردة :

أ. كتاب معالي رئيس النواب رقم ١٦٠ تاريخ ١٩٩٠/١/١٦

المتضمن موافقة مجلس النواب على القوانين التالية :

١. قانون مؤقت رقم " ٢٦ " لسنة ١٩٨٨ الغاء قانون شؤون الأرض

المحتلة بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة . ( احيلت الى اللجنة

القانونية ) .

الرقم م ق ٢١١ / ١٦٠

التاريخ ١٩٩٠/١/١٦ م

الموافق ١٤١٠/٦/١٩ هـ

دولة رئيس مجلس الاعيان الانغم

قرر مجلس النواب في جلسته العاشرة من الدورة العادية الاولى لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ

١٩٩٠/١/١٣ الموافقة على القوانين المؤقتة المدرجة بأدناه بالصيغة التي وردت فيها من الحكومة .

أبحث لدولتكم اربعين نسخة من القوانين المذكورة ، رجاء التكرم بعرضها على مجلسكم الكريم ، حتى اذا ما نالت الموافقة تكرمتكم دولتكم بإعلامي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس النواب

سليمان عرار

نسخة : الى ائبارة اللجنة القانونية

نسخة : الى ائبارة كل قانون

١ - قانون مؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٨ قانون الغاء قانون شؤون الأرض المحتلة .

٢ - قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنية.

### الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٨

قانون الغاء قانون شؤون الأرض المحتلة

نظرا لالغاء وزارة شؤون الأرض المحتلة بعد قرار فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية فكان لا

بد من الغاء القانون الخاص بتلك الوزارة .

مكتبة من الكتب

قانون مؤلف رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٨

قانون إلغاء قانون شؤون الأرض المحتلة

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون إلغاء قانون شؤون الأرض المحتلة لسنة ١٩٨٨ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى قانون شؤون الأرض المحتلة رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٠ .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون

١٩٨٨ / ٨ / ٦

هذا القانون قد تم إقراره في الجلسة الخامسة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الخميس ١٩٩٠/١/٢٥ ميلادية .

رئيس المجلس

رئيس المجلس

هذا القانون قد تم إقراره في الجلسة الخامسة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الخميس ١٩٩٠/١/٢٥ ميلادية .

رئيس المجلس

رئيس المجلس

رئيس المجلس

هذا القانون قد تم إقراره في الجلسة الخامسة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الخميس ١٩٩٠/١/٢٥ ميلادية .

معالي رئيس المجلس

السيد محمد رسول الكيلاني

السيد محمد رسول

في بعض القوانين الواردة من مجلس النواب عبارة من كلمة واحدة من الممكن تجاوز إحالتها إلى اللجان وإقرارها من المجلس لأنها ليست بحاجة إلى درس وإذا وافق المجلس على ذلك تكون اختصرت فترة ليست لها ضرورة .

دولة السيد بهجت التلهوني

أثني على اقتراح الاستاذ ابو رسول .

معالي العين عامر باشا

كنت أريد أن أثني أبو عدنان سبقتي إلى ذلك

معالي الاستاذ حمد الفرعان

مع التقدير العام للاقتراح القاضي بسرعة الإيجاز وكفاءة الإنجاز لكن المجلس عندما يحال إليه أي مشروع قانون ولو سطر واحد قد يكون هناك مجال لتدقيق وتفكير وتعديل ليس المجلس بهيئته العامة أكفأ جهة لإجازة مشروع قانون ولو كان كلمة واحدة ، يجب أن نسمع رأي اللجان المختصة لأنه عندها وقت تدرس خلفية أو تأثيرات جانبية لأي قانون لذلك اقترح قاعدة دائمة أن لا يطرح أي قانون مباشرة على المجلس كإجراء مستمر وإن تكلف دائما اللجنة المختصة بإبداء الرأي ولو أدى ذلك إلى تأجيل أسبوع للنظر بإجازة القانون اقترح أن تكون هذه قاعدة دائمة الانطباق في مجلس الاعيان . شكرا .

الاستاذ علي أبو نوار

مع تقديري للاقتراح الذي قدمه الزميل الاستاذ محمد رسول الكيلاني وتقنية دولة الاستاذ بهجت التلهوني إلا أنني أرى أن اللجان شكلت لغرض واضح جدا في هذا المجلس ، وكما تفضل الاستاذ حمد ، فإذا خرجنا عن هذه القاعدة ، زعمنا أن ننزلق في إخطاء ومن رأيي أن تعطى المجال كاملا للجان لتفحص صلاحياتها وأعمالها . حتى نبتعد عن الزلل ومن هنا فأثني أثني على اقتراح الاخ حمد الفرعان .

معالي الاستاذ خليل السالم

دولة رئيس المجلس

هكذا من الأصل

الدكتور خليل السالم

دولة الرئيس أؤيد الأخ حمد فيما ذهب اليه مع استئثاء واحد اذا اعطي القانون صفة الاستعجال ووافق المجلس على النظر فيه بهذه الصفة وعندئذ يمكن للمجلس ان يقرر دراسة القانون في الجلسة نفسها ، وانا شخصيا لم اقرأ القانون على اساس انه سيحال للجنة المختصة وسيأتي تقرير من اللجنة بشأنه ولذلك ارجو ان نستمر بعملية تنظيم من حيث احالة هذه القوانين الى لجان المجلس وشكرا .

السيد محمد عودة القرعان

يا سيدي الاقتراح لم يأخذ هذا المبدأ قاعدة طلبه من شأن هذه القوانين المعروضة الان واحد ، ثانيا اعضاء اللجان موجودين في المجلس وليس خارج المجلس ولذلك ما في داعي اتصور . الاقتراح سليم وليس فيه شيء .

دولة السيد بهجت التلهوني

اعتقد اللفظ لفظ واحد وانما هو تغيير لفظي فقط ووزع مشروع القانون علينا وهو لا يحتاج لتعديل ، الا تعديل بالنسبة للفظ فقط واعتقد بانه لا موجب لاحالته الى اللجنة القانونية للدراسة ، ودراسة اللجنة القانونية فيما اذا رأت ذلك فالخيار للمجلس بعد ان اقترح وثنى على الاقتراح والعرض معروض للمجلس الكريم .

معالي ابو رسول

يا سيدي انا تكلمت عن القوانين المؤقتة المعروضة في هذه الجلسة .

باشا ، ارجو ان تنظر للمبدأ وليس للاستئثاء في هذه القوانين الموجزة وان اي قانون يطلب اقراره في الجلسة دون ان يرسل للجنة يجب ان يعطى صفة الاستعجال وغالبا لما تعطى صفة الاستعجال بعض اللجان تتشبت ان تأخذ القانون وتنظر فيه بصفة الاستعجال وتعود لتطرحه على المجلس ، الاستاذ ابو رسول .

هنا المجلس هو الذي يقرر ان يحيل ، انا اتكلم عن المجلس بالصفة لهذه القوانين ولا اتكلم لان ايجاد قاعدة عامة بسلب صلاحيات اللجان يا سيدي القاعده العامة صاحب الصلاحية والولاية هو المجلس فهو الذي

يقرر ان يحيل او لا يحيل هذا هو نص المادة ٩١ من الدستور وينص النظام الداخلي فانا اتكلم على تغيير اسم بدل ان تقول القائد العام رئيس الاركان .

شكرا الاستاذ علي ابو نوار

دولة رئيس المجلس

السيد علي ابو نوار

ان كان التعديل لفظ او حتى حرف واحد فهو ذو علاقة بتغيير القانون لا اعتقد بانه من المجدي ان تسلك هذه الطريقة ، اذا درجنا عليها فسوف تكون بداية الانزلاق ، لا اريد ان يستأثر المجلس بصلاحية خولها الى المجلس والا ضاع الامر بين المجلس بكامله وبين اللجنة المختصة التي عينت من هذا المجلس اما ان اللجان عينت من هذا المجلس وقد خولت صلاحيات او انها لم تعين ولم تخول صلاحيات ولا بد ان يكون هناك نظام نسير عليه دون ان نحتل به طريقة الطرح تؤدي الى اخلاء وتكون سابقه ومن هنا فانا ارجو ان اطرح اقتراح الاستاذ حمد الفرعان للتصويت .

شكرا باشا . الاستاذ نجيب الرشدان

دولة رئيس المجلس

السيد نجيب الرشدان

شكرا سيدي الرئيس ، المادة ١٤ من النظام الداخلي تنص بحيل المجلس مشاريع القوانين التي ترد من مجلس النواب على اللجنة المختصة وهذه هي القاعده بالاصل وما عداها فيكون استئثاء بالنسبة للقوانين المعروضة ليست في حالة استعجال ولا تستدعيها هذه العجلة ، اذا ينبغي تطبيق القاعده المنصوص عنها في المادة ١٤ من النظام الداخلي .

الاستاذ محمد عودة القرعان

دولة رئيس المجلس

السيد محمد عودة القرعان

يا سيدي الاحاله ليس فيها اي سلب لصلاحيات اللجان ، اللجان موجودة في المجلس واحد ، ثانيا الاقتراح تقدم فيه الاستاذ ابو العبد وثنى عليه فالمفروض ان يصوت عليه .

الاصل الاحاله الى اللجان وهناك اقتراح من العين الاستاذ محمد رسول ، الاصل احاله كل قانون الى اللجنة المختصة وهذا ما درج عليه المجلس وما يحدده النظام الداخلي في بعض الحالات ، اذا كان هناك قانون مستعجل وفيه اجراءات يجب ان تتم بالسرعه المطلوبه لغايات سياسيه

هكذا من الاصل

او قانونيه يمكن ان يأخذ صفة الاستعجال وهل يرى المجلس الكريم في اقتراح السيد محمد رسول وما ثني عليه ان لا تحال هذه القوانين الى اللجنة المختصة ؟ من يوافق على ذلك . الحقيقة لم يفرز الاقتراح بالاكثرية ولذلك تحال هذه القوانين الى اللجان المختصة . تأتي للقوانين . ١ - قانون مؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٨ قانون الغاء شؤون الاراضي المحتلة بالصيغة التي ورد فيها من الحكومه يحال الى اللجنة القانونية . شكر لكم .

٢ - قانون مؤقت رقم "٥" لسنة ١٩٨٩ قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنيه بالصيغة التي ورد فيها من الحكومه . (اجل الى اللجنة القانونية ) .

موافقون

الجميع

#### الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنيه

نظرا لالغاء منصب القائد العام للقوات المسلحة الاردنيه وبما ان عبارة ( القائد العام ) قد وردت في الكثير من القوانين المعمول بها ، فكان لا بد من الغاء هذه العبارة والاستعاضة عنها بعبارة ( رئيس هيئة الازكان العامه ) وكذلك تمكين رئيس هيئة الازكان العامه من ممارسة الصلاحيات التي كان يمارسها القائد العام والمنصوص عليها في تلك القوانين فقد وضع القانون المرفق .

قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنيه

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل للقوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنيه

لسنة ١٩٨٩ ) ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٨/١٢/١٩ .

المادة ٢ - أ - تلغى عبارة ( القائد العام ) حيثما وردت في جميع القوانين المعمول بها في القوات المسلحة

الاردنيه ويستعاض عنها بعبارة ( رئيس هيئة الازكان العامه ) .

ب - يمارس ( رئيس هيئة الازكان العامه ) او من ينوب عنه خطيا جميع المهام والصلاحيات التي

كان يمارسها ( القائد العام ) في اي من القوانين المعمول بها في القوات المسلحة الاردنيه .

١٩٨٩/١/٧

هكذا من الاصل

دولة رئيس المجلس  
السيد محمد الفرخان

دولة رئيس المجلس  
السيد جعفر الشامي  
دولة رئيس المجلس  
السيد محمد رسول الكيلاني  
دولة رئيس المجلس  
السيد حمد الفرخان

الاستاذ حمد الفرخان

في هذا القانون في جانب مالي في تخصيص نخصص لثلاث جهات لذلك اقترح احالته على لجنتي .

الاستاذ جعفر الشامي

لذلك يحتاج عرض على اللجنتين مثل ما تفضل الاستاذ حمد .

الاستاذ محمد رسول .

يا سيدي بصفتي قانون يحال الى اللجنة القانونية .

الاستاذ حمد الفرخان .

ما تفضل به العين المحترم يريد ان يكون القانون مجرد من الناحية المالية، قانون يخص ويخصص مبالغ طائلة كانت تحت تصرف مؤسسة اعمار العاصمة فيقسمها بين امانة العاصمة ووزارة المالية وجهة ثالثة شريكة لذلك هي من صلب اهتمامات اللجنة المالية . خلي كل لجنة تعطينا رأيها القانونية والمالية اقترح احالته على اللجنة المالية والقانونية.

استاذ نجيب

دولة رئيس المجلس  
السيد نجيب الرشدان

المادة العاشرة نصت في البند الثاني على تشكيل اللجنة المالية ووظيفتها دراسة مشروع قانون الموازنة والموازنات الملحق بها والقوانين المالية وأي قانون يتعلق بزيادة الواردات او النفقات او انقاصها وفي أي مشروع يكون له صلة بالموازنة والشؤون المالية ، العبارة الاخيرة للشؤون المالية المقصود فيها هي الاموال العامة وليس كل مال ، لانه البيع بين الناس يتعلق بمال ولم يقصد هنا مطلق مال وإنما المال العام ، واقترح ان يحال الى اللجنة القانونية .

الاستاذ خليل السالم

دولة رئيس المجلس  
السيد خليل السالم

دولة الرئيس، رجوت الاخ حمد ان لا يتدخل في هذا الامر ويترك التحويل الى اللجنة القانونية ورجوته ليس عن قناعة ولا عن ايماني بعدم ضرورة تدخل اللجنة المالية ولكن لانه امر اقتضى وتقرر وانتهى . وبذلك فلتقرأ اللجنة القانونية وتقره ، ولكن عندما تقرأ القانون تصلى الاموال المتقولة فهو شيء مالي تؤول الملكية .. الخ ، الى كذا و

دولة رئيس المجلس

الجميع

دولة رئيس المجلس

السيد حمد الفرخان

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس المجلس

السيد حمد الفرخان

كذا . اسناد القرض التي اصدرتها مؤسسة الاعمار تدفع المؤسسة (٩٠٠٠٠٠) دينار كلها شؤون مالية ولا زلت عند موقف لا اود ان تدخل في تنازع صلاحيات ولا تنازع اختصاصات بين اللجان مبارك هذا القانون على اللجنة القانونية بصفتي مقرر اللجنة المالية وشكرا .  
لحل يرى المجلس الكريم احالة هذا القانون الى اللجنة القانونية ؛ من يوافق يرفع يده ؛ جميع الاخوان وشكرا ما عدا القليل القليل .

موافقون

أبو مناك ، تفضل

دولة الرئيس لا يشمل قانون الاقرار بتخصيص مبالغ وأبنية معينة من جهة الى اخرى ، اللجنة القانونية لا تستطيع تقييم صحة هذا التخصص من عدمه سيكون دورها فقط ما يلي : هل هناك خطأ في اللغة ؛ ان لم يكن هناك خطأ في اللغة فاللجنة القانونية تقول القانون ماضي ولذلك إحالته على اللجنة القانونية من ناحية تقييم القيم المالية ليس له أي فائدة ، مع ذلك ما يقره المجلس انا اوافق عليه

سيدي لا يمنع على أي عضو سواء كان في اللجنة المالية أو أي لجنة اخرى ان يبدي رأيه في المجلس على هذا القانون ، اللجنة إما تقدم توصية . دولة الرئيس

مضطر اني احكي مع كوني مش ناوي احكي بس من الناحية القانونية حقوق هذا موضوع حقوق وليس موضوع رسوم ومالي هذا موضوع قانون فيه تصفية ، تصفية مجلس اعمار العاصمة كيف التصفيه تكون ؛ قضية حقوقيه بحثه ، صح يريد ان يقول هيك ويقول هيك اما موضوع تصفية ليس موضوع مالي بلهجوم الموضوع المالي ، الحق اقول جرى التصويت وانتهى فلفظ للايضاح قراءة القانون نجد بانه هذا الموضوع تصفية شيء اسمه مجلس الاعمار على ثلاث مؤسسات وهذه لها حقوق كذا وهذه لها حقوق كذا وهذه لها حقوق كذا ، فاذا موضوع حقوقي بحث للايضاح فقط للاستاذ حمد وشكرا .

استاذ حمد للمرة الاخيرة فقط في هذا الموضوع .  
اضطر ان ابدي ملاحظة تعليقا على ما تفضل به دولة رئيس الوزراء .

لجنة المالية

قضية التخصيص قضية مالية يحتج ، البند الاول من القانون يقول  
تؤول ملكية مجمع الشاسوغ وشارع الامير محمد الى كل من المؤسسة  
الاردنية للاستثمار وبنك الاسكان مناصفة ، من الذي يقرر هذه  
المنافسة صحيح ام لا ؟ اللجنة المالية وليست اللجنة القانونية شكرا .  
ب . كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم "١٦١" تاريخ  
١٩٩٠/١/١٦ المتضمن موافقة مجلس النواب على :  
- القانون المؤقت رقم "٤١" لسنة ١٩٨٩ قانون الغاء مؤسسة اعمار  
العاصمة بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة مع التعديل .  
( اجل الى اللجنة القانونية ) .

نص الكتاب رقم ١٦١ تاريخ ١٩٩٠/١/١٦

الرقم م ق / ٢١ / ١٦١

التاريخ ١٩٩٠/١/١٦ م

الموافق ١٤١٠/٦/١٩ هـ

#### دولة رئيس مجلس الاعيان الاعلى

قرر مجلس النواب في جلسته العاشرة من الدورة العادية الاولى لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ  
١٩٩٠/١/١٣ الموافقة على القانون المؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٨٩ قانون الغاء مؤسسة اعمار العاصمة بالصيغة  
التي ورد فيها من الحكومة مع اجراء التعديلات المرفقة .  
أبعث لدولتكم أربعين نسخة من القانون المؤقت المذكور وجاء التكريم بعرضه على مجلسكم الكريم حتى اذا  
ما نال الموافقة تكرمتم دولتكم باعلامي .  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس النواب

سليمان عرار

نسخة : الى اعضاء اللجنة القانونية

نسخة : الى اعضاء القانون

التعديلات على القانون المؤقت رقم ٤١ لسنة ١٩٨٩ قانون الغاء مؤسسة اعمار العاصمة .  
المادة ( ٤ ) الفقرة أ  
شطب عبارة ( الذي يستحقه نظراؤه في الجهة التي نقل اليها ) الواردة في آخرها والاستعاضة عنها بعبارة  
( والعلاوات التي يستحقها نظراؤه من حيث المؤهل والخبرة وتاريخ التعيين في الجهة التي نقل اليها ) .  
المادة ( ٦ )  
شطب عبارة ( ويكون قراره غير قابل للطعن لدى أي جهة قضائية او ادارية ) الواردة في آخرها .

رئيس مجلس النواب

سليمان عرار

امين عام مجلس الامه

هانسي خير

#### الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٨٩  
قانون الغاء مؤسسة اعمار العاصمة

- أ - ثلاثي الازدواجية في العمل لان هنالك مؤسسات كثيرة تقوم بتطوير العاصمة وابعاد المشاريع المناسبة لها  
كأمانة عمان الكبرى ومؤسسة الاسكان ودائرة التطوير الحضري بالاضافة الى ان لدى كل من الشركاء الثلاثة  
امانة عمان والمؤسسة الاردنية للاستثمار وبنك الاسكان مالكي مؤسسة اعمار العاصمة من القدرات ما  
يمكنهم من ادارة هذه المرافق بكفاءة .
- ب - وضع حد للتفقات المتنامية التي كانت تتحملها مؤسسة اعمار العاصمة .
- ج - انشأت مؤسسة اعمار العاصمة برأس مال من الشركاء الثلاثة المشار اليهم وكان انشاؤها على اسس تجارية  
بينما ان مؤسسات الاعمار في المحافظات الاخرى تم انشائها في شكل جمعيات تطوعية للاعمار .

هكذا من الأصل



قانون مؤقت رقم (٤٦) لسنة ١٩٨٩  
قانون إلغاء قانون مؤسسة اعمار العاصمة

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون إلغاء قانون مؤسسة اعمار العاصمة لسنة ١٩٨٩ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ( قانون مؤسسة اعمار العاصمة ) رقم ( ١٨ ) لسنة ١٩٧٩ كما تلغى المؤسسة نفسها .

المادة ٣ - أ - تصفى الاموال المنقولة وغير المنقولة والحقوق العائدة لمؤسسة اعمار العاصمة والالتزامات المترتبة عليها وفقا لما يلي :-

١ - تؤول ملكية مجمع الشابسوغ ومجمع الامير محمد بما فيها من موجودات وتجهيزات الى كل من المؤسسة الاردنية للاستثمار وبنك الاسكان وتسجل باسميهما مناصفة ، كما تؤول لهاتين الجهتين الحقوق المترتبة لمؤسسة اعمار العاصمة في المجمعين المشار اليهما .

٢ - تؤول باقى اموال المؤسسة الى امانه عمان الكبرى ، كما تؤول اليها جميع الحقوق المترتبة لمؤسسة اعمار العاصمة في تلك الاموال .

٣ - تتحمل امانه عمان الكبرى تسديد اى التزامات تترتب على مؤسسة اعمار العاصمة بما في ذلك اسناد القرض التي اصدرتها .

ب - تدفع المؤسسة الاردنية للاستثمار وبنك الاسكان لامانة عمان الكبرى مبلغ ( ٩٠٠ . ٠٠٠ ) تسعمائة الف دينار بالتساوي بينهما وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من نفاذ هذا القانون .

المادة ٤ - أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يحتفظ الموظفون والمستخدمون العاملون في مؤسسة اعمار العاصمة عند العمل باحكام هذا القانون بحقوقهم الوظيفية وينقلون للعمل الى كل من امانه عمان والمؤسسة الاردنية للاستثمار وبنك الاسكان بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب لجنة تضم ممثلين عن الجهات الثلاثة المشار اليها ، وتعتبر خدماتهم في المؤسسة جزءا من خدماتهم لدى اى جهة من تلك الجهات يتم نقلهم اليها واستمرارا لتلك الخدمات ، على ان يتم نقل كل منهم اليها وتعيينه فيها بالراتب الذي يستحقه نظراؤه في الجهة التي نقل اليها ب - اذا تعذر نقل اى من الموظفين والمستخدمين العاملين في المؤسسة على الترتيب المبين في الفقرة (أ) من هذه المادة او طلب هو من اللجنة المنصوص عليها فيها انها خدماته وتسوية حقوقه ، فتدفع له جميع استحقاقاته المالية بما في ذلك المكافأ التي يستحقها من قبل الجهة التي تمدها اللجنة ، وذلك وفقا للتشريعات والنظم والتعليمات المطبقة على موظفي المؤسسة والمستخدمين فيها .

المادة ٥ - تتولى اللجنة المشكلة بموجب المادة (٤) من هذا القانون حصر الموجودات والتجهيزات والاموال العائدة لمؤسسة اعمار العاصمة وتعمل على توزيعها وفقا لاحكام المادة (٣) من هذا القانون .

المادة ٦ - لمجلس الوزراء اصدار القرارات اللازمة لمعالجة اى امر ينشأ من الامور المتعلقة بتصلية مؤسسة اعمار العاصمة فيما لم يرد نص بشأنه في هذا القانون ويكون قراره غير قابل للطعن لدى اى جهة قضائية او ادارية .

المادة ٧ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٩/١٠/٢٤

مجلس الوزراء

ج - كتاب معالي رئيس النواب رقم " ٢٦٤ " تاريخ ١٩٩٠/١/٢٢  
المتضمن الموافقة على القوانين التالية بالصيغة التي وردت فيها من  
الحكومة :

١ . قانون مؤقت رقم " ٤٠ " لسنة ١٩٨٨ لقانون معدل لقانون مؤسسة  
التسويق الزراعي . ( يحال الى اللجنة القانونية ) . دولة رئيس مجلس  
الاعيان

٢ . قانون مؤقت رقم " ٣٩ " لسنة ١٩٨٩ لقانون معدل لقانون الادارة  
العامة . ( احيل الى اللجنة القانونية )

نص كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ( ٢٦٤ ) تاريخ ١٩٩٠/١/٢٢

الرقم م ق / ٢١ / ٢٦٤

التاريخ ١٩٩٠ / ١ / ٢٢

الموافق ١٤١٠ / ٦ / ٢٥

دولة رئيس مجلس الاعيان الأفخم

قرر مجلس النواب في جلسته العادية عشرة من الدورة العادية الاولى لمجلس النواب الحادي عشر ، المنعقدة  
بتاريخ ١٩٩٠ / ١ / ٢٠ الموافقة على القوانين المؤقتة المدرجة بأدناه كما وردت من الحكومة .  
أبحث لدولتكم " اربعون نسخة " من كل من القوانين المذكورة وجاء التكريم بعرضها على مجلسكم الكريم ،  
حتى اذا ما نالت الموافقة تكريمتكم باعلامي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

سليمان عرار

نسخة : الى اعضاء اللجنة القانونية

نسخة : الى اعضاء كل قانون

١ . قانون مؤقت رقم " ٤٠ " لسنة ١٩٨٨ لقانون معدل لقانون مؤسسة التسويق الزراعي .

٢ . قانون مؤقت رقم " ٣٩ " لسنة ١٩٨٩ لقانون معدل لقانون الادارة العامة .

٣ . قانون مؤقت رقم " ٢٧ " لسنة ١٩٨٩ لقانون معدل لقانون رخص المهن لمدينة عمان .

٤ . قانون مؤقت رقم " ٨ " لسنة ١٩٨٩ لقانون تصديق اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي .

### الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم ( ٤٠ ) لسنة ١٩٨٨  
قانون معدل لقانون مؤسسة التسويق الزراعي

نظرا لانتهاء قانون شؤون الارض المحتلة وبالتالي الغاء وزارة شؤون الارض المحتلة فكان لا بد من ان يحل  
مدير عام دائرة الشؤون الفلسطينية في عضوية مجلس ادارة مؤسسة التسويق الزراعي بدلا من ممثل وزارة شؤون  
الارض المحتلة ، الامر الذي اقتضى وضع القانون المرفق .

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون مؤسسة التسويق الزراعي لسنة ١٩٨٨ ) ويقرأ مع  
القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من  
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
المادة ٢ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (٥) من القانون الاصلي بآهاء نص البند (٦) منها والابتعاضة عنه  
بالنص التالي : -

هكذا من الاصل

#### الاسباب الموجبة

#### للقانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الادارة العامة

تنص المادة (٥) من قانون الادارة العامة رقم (١٠) لسنة ١٩٦٥ على ما يلي : -

( لرئيس الوزراء ان يفوض اي وزير من وزراء الدولة لشؤون الرئاسة ممارسة اية صلاحية من صلاحياته المنصوص عليها في اي قانون او نظام باستثناء الصلاحيات المنوطة له بمقتضى احكام الدستور ) ، وقد عدلت هذه المادة بالصيغة المرفقة للاسباب التالية : -

١ - تمكين رئيس الوزراء من تفويض اي من نوابه صلاحياته المنصوص عليها في القوانين والانظمة وذلك الى جانب صلاحياته الاصلية في تفويض مثل تلك الصلاحيات الى اي من الوزراء من جهة ، وتحديد اعمال ومهام معينة لنوابه من جهة اخرى .

٢ - وكذلك اضيفت الفقرة ( ب ) الى المادة (٥) المشار اليها من قانون الادارة العامة وذلك لتمكين نائب رئيس الوزراء الذي يسميه من ممارسة صلاحيات رئيس الوزراء المنصوص عليها في القوانين والانظمة المعمول بها عند غياب الرئيس عن المملكة ، وذلك لتوفير الامكانية القانونية لاستمرارية القيام باعمال ومهام رئيس الوزراء عند غيابه عن المملكة ، باستثناء الامور الدستورية التي تدخل ضمن صلاحياته المباشرة .

#### قانون مؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الادارة العامة

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون الادارة العامة لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد، ويحل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

#### المادة ٥ -

١ - لرئيس الوزراء ان يفوض ايا من نوابه او اي وزير من وزراء الدولة لشؤون رئاسة الوزراء ممارسة اي صلاحية من صلاحياته المنصوص عليها في اي قانون او نظام باستثناء الصلاحيات المنوطة له بمقتضى احكام الدستور .

ب- يمارس نائب رئيس الوزراء صلاحيات رئيس الوزراء المنصوص عليها في القوانين والانظمة المعمول بها في حالة غيابه عن المملكة واذا كان لرئيس الوزراء اكثر من نائب واحد فيمارس صلاحياته تلك نائبه الذي يسميه لهذه الغاية .

١٩٨٩/١٠/١٧

هكذا من الاصل

دولة رئيس مجلس الاعيان  
للجنة القانونية ، هل يوافق المجلس الكريم على إحالتها للجنة  
القانونية.  
موافقون  
٣ . قانون مؤقت رقم " ٢٧ " لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون رخص  
المهن لمدينة عمان . (أحيل الى اللجنة القانونية ) .

#### الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم ( ٢٧ ) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون رخص المهن لمدينة عمان

عدلت الفقرة (أ) من المادة ( ١٣ ) من القانون الاصلي رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٨٥ بحيث اضيف الى  
هذه الفقرة عبارة تجهيز لامين عمان او نائبه اصدار قرار باغلاق اي محل قارس فيه المهنة دون ترخيص اغلاقا مؤقتا  
الى ان يقوم المخالف بالحصول على الرخصة او تهديد الرخصة السابقة التي انتهت مدتها ، وذلك لان الامانة تواجه  
مشكلة وجود عدد كبير من المحلات تعمل دون ترخيص اصلا او برخص انتهت مدتها ولم يتم تهديدها ولمعالجة  
مثل هذا الامر فقد وضع القانون المرفق .

قانون مؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون رخص المهن لمدينة عمان

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون رخص المهن لمدينة عمان لسنة ١٩٨٩ ) ويقرأ مع  
القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل

كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (١٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -  
١ - للامين في اي وقت اجراء التفتيش على المحلات للتحقق من مراعاة اصحابها لاحكام هذا القانون  
والانظمة والتعليمات الصادرة بوجبه وله او لنائبه اصدار القرار باغلاق اي محل قارس فيه المهنة  
دون ترخيص اغلاقا مؤقتا الى حين قيام المخالف بالحصول على الرخصة او تهديدها او الى ان  
تصدر المحكمة قرارا بتهديده من المخالفة شريطة ان يكون قد ائذر بالحصول على الرخصة قبل  
صدور قرار الاغلاق مدة شهر .

١٩٨٩/٧/٢٩

مكتبة المجلد

دولة رئيس المجلس  
الجميع  
دولة رئيس مجلس الاعيان  
هل يوافق المجلس الكريم على احالته الى اللجنة القانونية؟  
موافقون  
٤ - قانون مؤقت رقم " ٨ " لسنة ١٩٨٩ قانون تصديق اتفاقية  
تأسيس مجلس التعاون العربي .  
( احيل الى اللجنة الشؤون الخارجية ) .

#### قانون مؤقت رقم (٨) لسنة ١٩٨٩

#### قانون تصديق اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي

- المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون تصديق اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي لسنة ١٩٨٩ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون المعقودة في بغداد بتاريخ ١٠ رجب لسنة ١٤٠٩ هجرية الموافق ١٦ شباط لسنة ١٩٨٩ ميلادية بين كل من المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية اليمنية صحيحة وناقذه بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها والمنصوص عليها فيها .
- المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٩/٢/١٨

#### اتفاقية

#### تأسيس مجلس التعاون العربي

بغداد في ١٠ رجب لسنة ١٤٠٩ هجرية  
الموافق ١٦ شباط / فبراير ١٩٨٩ ميلادية

بسم الله الرحمن الرحيم

لما كانت الامة العربية ذات تراث حضاري غني وعريق وذات دور كبير في بناء صرح الحضارة الانسانية ،  
تطلع بهديهما تطلعا مشروعا وقويا الى التعاون والتضامن والعمل المشترك في الميادين كافة ، يحفزها الى ذلك  
شعورها العميق بالوحدة والرغبة في تأكيد مقوماتها القومية الراسخة عبر العصور وهويتها الحضارية المتميزة  
وحماة أمنها وخدمة مصالحها المشروعة وسعيها الحثيث نحو التقدم والرفق وتعزيز دورها الايجابي البناء في  
العالم في خدمة السلم والامن والتقدم والتعاون المتكافئ الثمر بين شعوب العالم .  
ولأن الامة العربية قد خاضت في العصر الحديث تحارب عدة في العمل المشترك والتعاون والتضامن  
وحملت بعض اشكال الوحدة واكتسبت في ذلك الدروس الغنية من الجوانب الايجابية والسلبية لتلك التجارب .  
ولما كان في مقدمة هذه الدروس التعاون في ميادين انشاء البنى الاوتكازية التي تعزز الصلات الروحية  
والثقافية والعملية بأشكالها كافة بين مواطني الدول العربية ، ذلك التعاون الذي يحتل المكانة الاولى في أي  
مسعى جاد ومستمر ومتواصل للعمل العربي المشترك ويخلق الابهس المتينة والعملية للرفق به الى الدرجات  
العليا والاتفاق الرحمة بالجماء الهدف الاسمي للامة العربية في الوحدة وفق ما تتيحه الظروف والامكانات العملية .  
ولأن هذا الاتجاه الواقعي البناء ينسجم مع الاتجاهات العالمية المعاصرة الرامية الى خلق تجمعات اقتصادية  
توفر للدول المتنامية البها ظروف افضل لحماية مصالحها وتحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي فيها .  
وأما بأن التعاون بين الدول العربية في هذه الميادين يكتسب أهمية خاصة بسبب التهديدات التي تعرض  
لها الامن القومي العربي وما يزال ، وهي تهديدات ذات طبيعة أمنية وسياسية واقتصادية وحضارية .  
وانطلاقا من حقيقة أن سيادة الامن والسلام والاستقرار في المنطقة بأسرها تتطلب تعزيز الوعي العربي  
بوحدة الامن القومي ووحدة متطلباته وشروطه وترسيخه بالتعاون العملي والتنسيق والتضامن .  
ونظرا لما يجمع المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية  
اليمنية من ظروف متماثلة في مجالات عدة وأمانا من هذه الدول بالمبادئ والقيم المشار اليها ، وتعبرا عن رغبة

هكذا حقه لأجل

العميقة في إيجاد السبل العملية والواقعية لتعزيز صيغ التعاون وتطويره والارتقاء به بعدما استمر بينها سنوات عدة فأعطى ثمارا مهمة في إطار الظروف والامكانيات المتوافرة في كل مرحلة وصولا به الى أعلى مستويات التضامن والعمل المشترك.

واعتداء بما ورد في ميثاق جامعة الدول العربية الذي اجاز للدول الراغبة في تحقيق تعاون أوثق وروابط أقوى ان تعتمد من الاتفاقات ما يحقق هذه الأغراض.

وبناء على ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع التاريخي الذي عقد في بغداد بين صاحب الجلالة الملك الحسين بن طلال ملك المملكة الاردنية الهاشمية وصاحب السيادة صدام حسين رئيس الجمهورية العراقية وصاحب السيادة محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية وصاحب السيادة العقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية للفترة من ٩ الى ١٠ رجب لسنة ١٤٠٩ هجرية، الموافق ١٥ الى ١٦ شباط / فبراير ١٩٨٩ ميلادية فقد تقرر على بركة الله تأسيس مجلس التعاون العربي وذلك وفقا لما يلي :-

#### المادة الاولى

يؤسس مجلس التعاون العربي من المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية اليمنية وفق الاحكام الواردة في هذه الاتفاقية. ويعد المجلس احد تنظيمات الامة العربية يتمسك بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي والمؤسسات والمنظمات المنبثقة عن جامعة الدول العربية ويقيم علاقات تعاون مع التجمعات الاقليمية العربية والدولية.

#### المادة الثانية

يهدف مجلس التعاون العربي الى :-

١. تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الاعضاء والارتقاء بها تدريجيا وفق الظروف والامكانيات والجهود.
٢. تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجيا وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الانتاج المختلفة والعمل على التنسيق بين خطط التنمية في الدول الاعضاء مع الاخذ في الاعتبار درجات النمو والازدهار والظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول الاعضاء في الانتقال بين المراحل المختلفة، وتحقيق ذلك التكامل والتنسيق في المجالات التالية بخاصة :-

- أ. الاقتصادية والمالية.
- ب. الصناعية والزراعية.
- ج. النقل والمواصلات والاتصالات.

- د. التعليم والثقافة والاعلام والبحث العلمي والتكنولوجيا.
- هـ. الشؤون الاجتماعية والصحية والسياحية.
- و. تنظيم العمل والتنقل والاقامة.
٣. تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادي بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة.
٤. السعي الى قيام سوق مشتركة بين الدول الاعضاء وصولا الى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية.
٥. توثيق الروابط والاوراسر بين مواطني الدول الاعضاء في جميع المجالات.
٦. تعزيز العمل العربي المشترك وتطويره بما يوثق الروابط العربية.

#### المادة الثالثة

يعمل المجلس على تحقيق اهدافه عن طريق الخطط والاجراءات العملية بما في ذلك النظر في ما يمكن اصداره او تكيفه او توقيده من التشريعات في مختلف المجالات.

#### المادة الرابعة

١. تكون العضوية في المجلس مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام اليه.
٢. تتم المرافقة على الانضمام الى المجلس باجماع الدول الاعضاء.

#### المادة الخامسة

يتكون المجلس من التشكيلات التالية :

١. الهيئة العليا.
٢. الهيئة الوزارية.
٣. الامانة العامة.

#### المادة السادسة

تتألف الهيئة العليا من رؤساء الدول الاعضاء وهي اعلى سلطة في المجلس.

مكونا من الدول

#### المادة السابعة

١. تختص الهيئة العليا بما يأتي :-
٢. رسم السياسات العليا للمجلس .
٣. اتخاذ القرارات اللازمة بشأن التوصيات التي ترفعها الهيئة الوزارية .
٤. تكليف الهيئة الوزارية بأي مسألة تدخل في اختصاص المجلس واعماله .
٥. اقرار قواعد اجراءات عمل المجلس وتعديلها .
٦. تعيين الامين العام للمجلس .
٧. قبول التضام الاعضاء الجدد .
٨. تعديل اتفاقية تأسيس المجلس .
٩. متابعة التقدم في تنفيذ اجراءات التنسيق والتعاون والتكامل التي تم الاتفاق عليها .
١٠. احداث تشكيلات اخرى ولجان دائمة عند الاقتضاء .

#### المادة الثامنة

١. تعقد الهيئة العليا اجتماعا اعتياديا مرة كل عام في احدى الدول الاعضاء بصورة دورية ويرأس الهيئة العليا ورئيس الدولة المضيفة لدورة سنوية كاملة .
٢. يجوز عقد اجتماعات استثنائية بدعوة من رئيس الهيئة العليا او باقتراح من احدى الدول الاعضاء مؤيد من دولة اخرى على الاقل . وتعقد الاجتماعات الاستثنائية في الدولة التي يتولى رئاستها رئاسة الهيئة العليا .
٣. يجوز عقد اجتماعات خاصة باتفاق رؤساء الدول الاعضاء في أي عاصمة او مدينة من عواصم او مدن الدول الاعضاء ولا يغير عقد هذه الاجتماعات القواعد المتعلقة برئاسة الهيئة العليا .
٤. بعد انعقاد اجتماعات الهيئة العليا صحيحا بحضور أغلبية الدول الاعضاء .

#### المادة التاسعة

تتألف الهيئة الوزارية من رؤساء الحكومات في الدول الاعضاء او من يقوم مقامهم .

#### المادة العاشرة

١. تختص الهيئة الوزارية بما يلي :-
٢. دراسة الشؤون والقضايا المتعلقة بالمسائل التي يختص بها المجلس .

٢. رفع الخطط والمقترحات والتوصيات التي تتعلق بتحقيق اهداف المجلس الى الهيئة العليا .
٣. اتخاذ الاجراءات العملية اللازمة لتنفيذ قرارات الهيئة العليا .
٤. دراسة أي قضية تتعلق بشؤون التعاون بما في ذلك احوالها الى لجان متخصصة مؤقته عند الاقتضاء لدراستها وتقديم المقترحات المناسبة بشأنها .
٥. اعداد قواعد اجراءات عمل المجلس ورفعها الى الهيئة العليا لاقرارها وتعديلها عند الاقتضاء .
٦. اقرار وتعديل الانظمة الادارية والمالية للأمانة العامة .
٧. النظر في تقارير الامين العام المتعلقة بعمل المجلس .
٨. مناقشة وقرار موازنة الامانة العامة والموافقة على حساباتها المحتاسبية والوضع الاداري والمالي للأمانة العامة .
٩. تشكيل لجان مؤقته يقتضيها عمل المجلس .
١٠. اعداد مشروع جدول اعمال الهيئة العليا .

#### المادة الحادية عشرة

١. تعقد الهيئة الوزارية اجتماعا اعتياديا كل ستة اشهر في الدولة التي تتولى رئاسة الهيئة العليا ، ويرأس الهيئة الوزارية رئيس الحكومة او من يقوم مقامه في تلك الدولة .
٢. يجوز عقد اجتماعات استثنائية بدعوة من رئيس الهيئة الوزارية او باقتراح من احدى الدول الاعضاء مؤيد من دولة اخرى على الاقل ، وتعقد الاجتماعات الاستثنائية في الدولة التي تتولى الرئاسة .
٣. بعد انعقاد اجتماعات الهيئة الوزارية صحيحا بحضور أغلبية الدول الاعضاء .

#### المادة الثانية عشرة

تسعى الدول الاعضاء في جميع تشكيلات المجلس عند اتخاذ القرارات الى تحقيق الاجماع والتوافق بينها . وعند تعذر ذلك تتخذ القرارات بأغلبية الدول الاعضاء وتكون القرارات ملزمة للجميع . أما القرارات المتعلقة بالمعضية وتعديل اتفاقية تأسيس المجلس فتكون بالاجماع .

#### المادة الثالثة عشرة

١. يكون للمجلس امانة عامة مقرها ( عمان ) يرأسها امين عام وتضم عددا من الموظفين حسب الحاجة .
٢. تعين الهيئة العليا الامين العام من بين مواطني دول المجلس على اساس الكفاءة الشخصية والايان باهداف المجلس ، ويكون التعيين لمدة سنتين قابلة للتجديد مرتين على الاكثر .

هكذا من اجل

٣. يعين موظفو الامانة العامة من مواطني الدول الاعضاء على اساس الكفاءة الشخصية والايان باعداد المجلس.
٤. يتمتع الامين العام والموظفون الرئيسيون للامانة العامة بالخصائص والامتيازات والتسهيلات اللازمة لتسكينهم من اداء واجباتهم في دولة المقر والدول الاعضاء.

#### المادة الرابعة عشرة

١. الامين العام هو الرئيس التنفيذي للامانة العامة للمجلس ويكون مسؤولا مباشرة امام الهيئة الوزارية عن جميع اعمال الامانة العامة وحسن سيرها.
٢. يتولى الامين العام المهام التالية : -
  - أ. متابعة تنفيذ قرارات الهيئة العليا وقرارات الهيئة الوزارية.
  - ب. اعداد التقارير اللازمة عن عمل المجلس لعرضها على الهيئة الوزارية والهيئة العليا.
  - ج. اعداد مشروع جدول اعمال الهيئة الوزارية.
  - د. اعداد مشروع الموازنة والحسابات الختامية للمجلس.
  - هـ. اقتراح الانظمة الادارية والمالية للامانة العامة وتقديمها الى الهيئة الوزارية.
  - و. تعيين موظفي الامانة العامة ، وانهاء خدماتهم.
  - ز. اي مهام اخرى توكل اليه من الهيئة العليا او الهيئة الوزارية.

#### المادة الخامسة عشرة

تعقد اتفاقية مقر للامانة العامة بين دولة المقر والامين العام نيابة عن المجلس وذلك بعد اقرار الاتفاقية من الهيئة الوزارية.

#### المادة السادسة عشرة

للامانة العامة موازنة سنوية تساهم فيها الدول الاعضاء بالتساوي.

#### المادة السابعة عشرة

١. تسري هذه الاتفاقية وتصبح نافذة المفعول من تاريخ التصديق عليها من الدول الموقعة وفق الاجراءات الدستورية النافذة وابتداء واثاق التصديق لدى وزارة خارجية المملكة الاردنية الهاشمية باعتبارها دولة مقر الامانة العامة.

٢. تسري هذه الاتفاقية على الدول التي تنضم الى عضوية المجلس وفق احكام المادة الرابعة من تاريخ ايداع وثيقة انضمامها لدى الامانة العامة للمجلس.
٣. يتم تعديل هذه الاتفاقية بقرار تتخذه الهيئة العليا بالاجماع ويصبح التعديل نافذ المفعول من تاريخ التصديق عليه من الدول الاعضاء وفق الاجراءات الدستورية النافذة وابتداء واثاق التصديق لدى الامانة العامة للمجلس.
٤. تقوم دولة مقر الامانة العامة بأيداع نسخة من هذه الاتفاقية لدى جامعة الدول العربية وتسجيلها لدى الامانة العامة للأمم المتحدة.

وقعت في بغداد بتاريخ العاشر من شهر رجب سنة ١٤٠٩ هجرية الموافق ليوم ١٦ شباط / فبراير لسنة ١٩٨٩ ميلادية .

المعقيد علي عبدالله صالح محمد حسني مبارك صدام حسين الحسين بن طلال  
رئيس الجمهورية العربية رئيس جمهورية مصر رئيس الجمهورية ملك المملكة الاردنية  
اليمنية العربية العراقية الهاشمية

جميع

مواقفون

رئيس المجلس

دولة السيد بهجت العلهرني

رئيس المجلس

ارجو ان يعطى هذا القانون صيغة الاستعمال وينظر به المجلس نظرة

مستعجلة لاقراءه . دون احالته الى لجنة الشؤون الخارجية .

رئيس المجلس

الاستاذ محمد رسول الكيلاني

رئيس المجلس

اثنى على ما اقترحه دولة العين السيد بهجت العلهرني لانه هذا

المشروع موقع من قبل رؤساء الدول لمجلس التعاون ، ومن الصعب

تغيير اي الفاظ به بعد اقراره .

رئيس المجلس

الاستاذ علي ابو نوار

هكذا منه الفصل



انه أي ملاحظة حول اقتراحاته لا تمس اطلاقا خبرته ومعرفته وتفوقه وامتيازاته إنما رأي آخر بديل لما قد يراه ، لذلك أرجو ان يضعنا بموضع الحرج ان كل ما يقترح لتعديل رأي له هو مساس به ، هذا القانون هام جدا فجاء جاء يضع علاقات عربية اردنية مع اربع دول واحد ، منها نسمع علاقتهما مع الاردن لأول مرة هي اليمن الشمالية اعطونا مجال تعطيكم تقييم ، لماذا لم تدخل قطر في هذا التجمع لماذا لم تدخل السودان في هذا التجمع ، خلتنا تعطيكم تقييم سياسي ، احيلوه الى لجنة الشؤون الخارجية قولوا لها خلال ٦ ساعات او ٦ ايام احضري الملاحظات واجتمعوا مرة ثانية للاستعمال . يجب قراءته بندا بندا ويناقش كلمة كلمة ، هذا الميثاق يربط الاردن مع اربع دول بعلاقات سياسية واقتصادية وادارية ، كلمة كلمة ليس قراءه واحده قراءه اولى وقراءه ثانية ، وقراءه ثالثة دعنا نحترم طريقة الاجراء والتقاش الديمقراطي والعقلاني وان لا ندع الامور تقضي على طريقة ( مشائي مشيا ) شكرا دولة الرئيس أرجو احواله للخارجية .

الاستاذ نجيب الرفشان

شكرا سيدي الرئيس ، المادة ٤٧ التي اشار لها دولتكم تعتبر الاستعمال بعد تقديم تقرير اللجنة المختصة وليس قبل احواله المشروع الى اللجنة وتقريرها ولذلك اقترح احواله الى اللجنة الخارجية وليس في هذا القانون ثمة استعمال الا أنه مصدق بقانون مؤقت ومعمول به من تاريخ تصديقه وشكرا .

الشيخ نواف القاضي

شكرا سيدي الرئيس ان هذه الاتفاقية وضعت من قبل رؤساء الدول العربية وانها كما تحدث دولة السيد ابو عدنان قد قرأناها ومحصناها قميصا دقيقا ثم سمعناها على الاثير ثم اعتزينا في وجود نقاط هذه الاتفاقية كمواطنين ثم كمسؤولين وتقديرا لهذه الاتفاقية وملوكها ورؤسائها يجب ان تقر في هذه الجلسة تقديرا لما هو حدث لانه حدث عظيم من قبل رؤسائنا وملوكنا .

الاستاذ علي ابو نور . أرجو ان يسود في هذا المجلس ان القضية

دولة رئيس المجلس  
السيد نجيب الرفشان

دولة رئيس المجلس  
الشيخ نواف القاضي

دولة رئيس المجلس

قضية حوار ورأي برأي وليس عصبية وليس تعصب وليس صرف كلمات اخرى . يشرف .

السيد علي ابو نوار

ارجو بداية ان لا يسيء فهمي دولة الاخ ابو عدنان لأنني لم اقصد الطعن في خبرته او في فهمه انا احترم خبرة كل واحد في هذا المجلس وبالاخص ذوي الخبرة الطويلة ولكن مهما طالت خبرة أي واحد منا ومهما اتسع افقه فإنه لا يمكن ان يقول انه يحبك الامور برأيه فقط نحن هنا للمناقشة قد تأخذ المناقشة احيانا طابعا فيه شبه الحدة ولكن لا يمكن ان اسيء الى احد المتحدثين كنت اريد فقط ان ينتظم امر هذا المجلس بمعالجته للقضايا بصورة لا شذو فيها وجل من لا يخطئ انا يمكن ان اخطئ ، وأي احد ايضا يمكن ان يخطئ وان لا يلهم الاخ ابو عدنان انني قصده اولاً ثانياً أنا أعزم ايضاً أنني ذو رأي في هذا المجلس وذو رأي في هذا المجلس ثالثاً : - انا لا اقلل ابداً من قيمة هذه الاتفاقية وجدواها واهميتها بالعكس انا من الذين يدعون الى احترام فترة الوحدة العربية لما كانت الاتفاقية تحكم عقود كثيرة من المناسب في هذا البلد وانا من اوائل الذين دعوا الى الوحدة العربية في هذا الوطن ومن هنا فأنا اقيم اتفاقية مجلس التعاون العربي والذين وقعوا عليها تقييماً لا حدود له ولكن كما تفضل الاستاذ حمد الفرحان هذا قانون بحمل مستقبل امه فيجب ان نقرأ مجتمعين ونناقش مجتمعين ومن هنا ومع احترامي لرأي الاستاذ الاخ نواف مع اننا قرأناه مرارا وسمعناه ومقتنعين فيه ايضا ولكننا لم نتناقش به وهذا المجلس مركز الحوار وماخذ القرار القرار لا يؤخذ في بيوتنا عندما يقرأ الانسان هذا القانون لوحده . ومع احترامي يجب ان لا يعطى صفة الاستعمال وان يناقش ونحن جالسون لا عمل لنا الا هذا المجلس ولو اجتمعنا كل يوم لا نعطيه صفة الاستعمال وشكرا .

دولة الاستاذ احمد عبيدات

دولة الرئيس انا مع استمرار هذا النقاش في هذه القاعة اذا كان منتجاً في الموضوع ، واعتقد ان مجمل النقاش الذي دار هو نقاش منتج في الموضوع ، الا ان البعد الشخصي في نقاش المسألة المعروضة امامنا قد

دولة رئيس المجلس  
دولة الاستاذ احمد عبيدات

مكتبة ابن النجار

طغى على البعد الموضوعي فأرجو ان يمكننا دولة رئيس المجلس من العودة بالنقاش الى قاعدة موضوعية ونعده لنبت في الاقتراحات التي طرحت حول قانون مؤقت للتصديق على اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي لسنة ١٩٨٩ ويقول المجلس فيه رأيه .

دولة السيد بهجت التلهوني

بعد ان سمعت ما قاله الاخوة الزملاء والحقيقة لقد دار تحت قبة هذا المجلس بالنسبة لقوانين بسيطة طلب استكمال رؤية قوانين بسيطة واقترحت من قبل المجلس ان ترى قبل ان نحال الى اللجان سواء كانت قانونية او ادارية او مالية واقرها المجلس وانا من هذا المنطلق الذي اعرف به زملائي قد طلبت ان ترى هذه الاتفاقية حيث سيكون لقاء مجلس التعاون العربي في عمان في منتصف هذا الشهر القادم وكم يكون الاردن متباهيا عندما تصدق هذه الاتفاقية في موعد هو نهاية هذا الشهر ويكون قد قدمها او ارسلها في نهاية هذا الشهر الى بغداد كما هو نص الاتفاقية لمن قرأها ولذلك الاقتراح اقترح ينطلق من روح الاتفاقية التي قرئ والتي اعتقد فيها الخير كل الخير بالنسبة للدول الاربعة التي ابقت الباب مفتوحا سواء لأية دولة عربية كما ذكر الاخ حمد ، لماذا لم يكن كذا ولماذا لم يكن كذا ترك الباب مفتوحا وترك كذلك الاجماع للدول الاربعة على القبول وعلى تغيير الاتفاقية وينودها وطرح الاقتراح مني الان وكما قال الاخ علي انه قرأها وانا اعرف انه يتتبع الامور القومية وانه درسها دراسة جيدة وعرف ما في السطور وما بعد السطور وكذلك الاخ حمد ولا يجوز التعليق او التعديل اما ان تقل او ..... هذا لا يجوز مطلقا . وطالما ان اقتراحي بالاستكمال قد ثني عليه اطلب عرض اقتراحي على التصويت على المجلس الكريم .

ابو عوده تفضل

يا سيدي توفيقا للنص وحلا للاشكال يحال الى اللجنة الخارجية على ان تقدم تقريرها في خلال ساعة او ساعتين .

في هذا القانون يقترح دولة السيد بهجت التلهوني عدم الاحاله مع اعطاء صفة الاستعجال والبحث فورا ، من يوافق على هذا الاقتراح ؟

دولة رئيس المجلس

دولة السيد بهجت التلهوني

دولة رئيس المجلس

السيد محمد هودة القرمان

دولة رئيس المجلس

كم العدد ؟ العدد ١٣ من ٣٣ اي ان اقتراح اعطاء صفة الاستعجال لم ينفذ ولم ينجح ونعيد الى اللجنة المختصة الى لجنة الشؤون الخارجية . اذا من يوافق على احالته الى اللجنة لجنة الشؤون الخارجية من يوافق على ذلك يرفع يده ؟

موافقون

الجميع

دولة رئيس المجلس

ارجو ان يجتمع اللجنة بالسرعة الممكنة لنبحث القانون ونعرضه على المجلس الكريم وشكرا لكم ، الان قرارات اللجان .

السيد الامين العام بالوكالة

دولة رئيس المجلس

معالي الدكتور خليل السالم

مقرر اللجنة المالية

قرار رقم ٢

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٠/١/١٦ برئاسة دولة رئيس المجلس السيد احمد اللوزي ، وبحضور معالي مقرر اللجنة الدكتور خليل السالم ، وأصحاب السعادة الاعضاء السادة : جمعة حماد - محمد علي بدير - حمد الفران - الدكتور كمال الشاعر - واهرام تقي الدين .

ونظرت اللجنة في القوانين المؤقتة التالية المحالة اليها من مجلس الاعيان وهي :

١ . القانون المؤقت رقم "١" لسنة ١٩٧٨ قانون معدل لقانون سوق عمان المالي .

٢ . القانون المؤقت رقم "٢٩" لسنة ١٩٧٨ قانون معدل لقانون سوق عمان المالي .

٣ . القانون المؤقت رقم "٣١" لسنة ١٩٧٦ قانون سوق عمان المالي .

وبعد المناقشة والمداولة ، قررت اللجنة ما يلي :

١ . الموافقة على قرار مجلس النواب والقاضي برفض القانونين رقم ١ و ٢ لسنة ١٩٧٨ لسوق عمان المالي .

٢ . الموافقة على القانون المؤقت رقم " ٣١ " قانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٧٦ كما ورد من مجلس النواب مع التعديلات .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم دعوة الحكومة لوضع مشروع قانون جديد لسوق عمان المالي بأخذ بعين الاعتبار المستجدات من حيث حجم التداول وتنوعه وضمان الضبط فيه وذلك بأسرع وقت ممكن .

كما توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا .

اللجنة المالية

امين عام مجلس الامة بالوكالة

عدنان بعيون

هكذا من العدل

دولة رئيس المجلس

السيد نذير رشيد

دولة رئيس المجلس

السيد نجيب الرشيدان

الاستاذ نذير رشيد

..... المجلس هو صاحب القرار شكرا دولة الرئيس

شكرا الاستاذ نجيب الرشيدان

أوصت اللجنة المالية المجلس الكريم بأن يطلب من الحكومة وضع قانون جديد في حين ان القانون بين ايدينا فإذا كان من رأي اللجنة ان بعض النصوص لا تأتي بالحاجة المشار اليها في قرارها فتتقترح علينا تعديل النصوص بما يلي الحاجة ، وقد اطلعت على القانون فوجدت انه يحتاج الى تعديل هذا عندما لا يكون امام المجلس قانون الموضوع ذاته الان وطيلة اللجنة ان تنصح المجلس بأن يوافق على هذا القانون بشكله على اساس انه يلي بالغاية وكثير من النصوص في هذا القانون تحتاج الى تعديل وليس هناك حاجة ان اذكر هذه النقاط ولا اذكرها قبل ان يقرر المجلس . واقترح اعادة القانون الى اللجنة المالية لتتظر فيه مادة مادة ثم تنظر فيه اما تصدق قرارها او تعدله .

معالي المقرر

دولة رئيس المجلس

معالي السيد المقرر

د . خليل السالم

يبدو لي ان تغير كلمة جديد بحدث في التوصية هو الافضل ونحن ما طلبناه تحديث هذا القانون . قصة هذا القانون قديمة ، القوانين الثلاثة بحث بها مجلس النواب السابق لمجلس الاعيان قبل ان يحل وتم التباحث بين الحكومة ومجلس الاعيان لوضع قانون جديد او حديث ولذلك لم تدرس اللجنة المالية هذا القانون لفرض اجرا . التعديل التي آمنت بها السوق وآمنت بها الحكومة ونحن ايضا آمنة به ، حل البرلمان وبقيت هذه القوانين في وثائق مجلس الاعيان ، المحالة من مجلس النواب السابق اتصلنا بالسوق المالي . هل نديكم مشروع القانون الذي وعدتم به بالقانون الحديث ؟ الجواب الاول نعم لدينا ثم اتصل مدير عام السوق وقال اننا لن نستطيع ان نقدم هذا القانون في غضون الاشهر القادمة واصبح الحل ان يوافق المجلس على هذه القوانين ثم ندعو الى وضع مشروع قانون حديث المستجدات . ونعتبرها مجرد اقتراح برغبة وإما ان توافقوا على القرار كما هو . السؤال هل نبدأ بذلك ؟ أم نترك لسوق

دولة رئيس المجلس

السيد محمد علي بدير

السيد حمد الفرخان

التحديث ؟

ابو عصام

عمان المالي ووزارة المالية والحكومة الوقت الكافي للقيام بهذا

اعتقد ان المقطع الذي يبدأ وتوصي اذا حذف لا يضر يعني نقف عند

٢٠١ . وتوصي الى الحكومة نترك هذا الى الحكومة .

حضرة الرئيس حضرة الاخوان ، اشتركت مع اللجنة المالية التي اقترت ،

صحيح ان المجلس يكون على اطلاع كيف اقترت ؟ وضعت ثلاث قوانين

امام اللجنة وقيل بأن المجلس النيابي السابق رفض رقم ١ ورفض رقم

٢٩ وأقر ٣١ وهو قانون ١٩٧٦ فتحنا قانون ٧٦ واذا فيه ٢٨ صنفه

لخص لنا المقرر مضمونه واقر بشكله لا تتجاوز خمس دقائق وهو صح

لانه قانون معمول به ، وبعد ذلك درست القانون الذي فيه ٢٨ صنفه

ولست خبير في الاسواق المالية ولكن في حسن معرفة عام ما معنى

السوق المالي ؟ ما معنى التشريعات المالية ؟ القانون ٧٦ قانون ضعيف

للفاية مهلهل كتب قبل ان يكون لنا اي تجربة وجدت فيه ثغرات لا

يقبلها الرجل العادي مش الرجل الاختصاصي لذلك لا بد من إعادة

النظر في القانون رقم ٧٦ اذا اقرينا كما وصت اللجنة او كما اوصى

العين المحترم محمد علي بدير كأننا نقبله على علانه انا لا اوصي هذا

الاتجاه لذلك اقر توصية اللجنة المالية من انه كقانون معمول به الان واقر

من النواب ورفع اليها يصدق كشيء لا بد من استمرار بقائه مع

التوصية لاحد ما ذكر هنا من ٧٦ الى الان في ٢٤ سنة اكتسبنا خبرة

انا لا اقترح اعادته الى اللجنة المالية لأن اللجنة المالية هذا قانون

متشعب في نواحي ماليه ونواحي تجارية ونواحي تشريعية وعقوبات

وفي اشياء اسمها المسكنية ، كل يوم نقرأ عن الاسواق المالية العالمية كما

يحدث فيها فضائح (هوايسكي) تعدو مشغلة العالم كله المتاجرة

بالمعلومات الداخلية في الاسواق العالمية خطرة جدا اعلموني رغم

معظم وسطاء السوق المالي الاردني يتاجروا بالمعلومات الداخلية كلهم

خاضعين للمحاكمة القانونية يعرف انه في بنك يريد ان يشتري من بنك

ثاني ويذهب الى زبائنه ويقول له اشترى اسهم بنك الخلوخ لانه بنك

هكذا من الأصل

البتراء ناوي يستولي عليه ورايح ترتفع اسهمه وترتفع اسهمه خلال يومين ، هذه متاجره بملومات داخلية ، القانون الحالي لا يتعرض لها ، لا يحمي امانة السلوكية ، لا يحمي المعلومات الداخلية ، لا يحمي سوء السلوك . امان اللجنة يعطيها هي حق محاكمة أعضائها نفس اللجنة هي التي تحاكم سوء سلوك أعضائها هذا غير موجود هذا غير صحيح لذلك هذا القانون لا يصلح اقترح ان يوصي بقبوله كما اورده اللجنة المالية ولا تعيد للجنة المالية صياغته لأنه بقناعتي رغم وجود المقرر وهو ذو معرفة مالية لأنه ذو مصلحة مالية ايضا المقرر هو رئيس مؤسسة مالية له مصلحة ان القانون يكون لحماية المؤسسات ، لذلك اقترح وهذا شيء هام جدا نذكر ما حدث في سوق النخاع بالكويت ممكن يحدث عندنا حدث فضائح كبيرة جدا يمكن سوق عمان المالي دولة الرئيس بدون ارباب احد منزلقات بنك البتراء استعمل سوق عمان المالي ليرفع اسهمه ليشترى شركات وليتوسع في الشركات قد لا يكون هذا المنزلق الاكبر لذلك اعتقد اننا في ساحة هامة ليس من حق اللجنة المالية ان تصوغ وان تعيد النظر وان تجتهد وانه ليس فيها يجوز الكلمات الكافية او الهياكل او الكلمات على الحكومة ان تصوغ مكتسبة تجرعه من سوق عمان المالي من وزارة المالية ، وزارة التجارة والصناعة ، ومن خبراء خارجيين غير وزارة المالية ، يمكن اقتراح اسم او اسمين او قانون محدث اعتقد اجمل بما يلي : -

انه يقر هذا القانون ولا تكتفي بالتوصية التي وردت في نهاية الفقرة ، انا اوصي بالتوصية التالية للمهمة وهي مثل ما قال الضبط والربط لا يكتفي الضبط والربط ، حاط صيغتها ، وبصورة خاصة توصي اللجنة ان يتضمن القانون الجديد المقترح على الحكومة صياغته نصوص واضحة ودقيقة تحدد حدود السلوكية التنظيمية بموظف السوق والوسطاء والمتعاملين فيه بما في ذلك الضوابط المانعة لأي استفادة من المعلومات الداخلية للسوق او الشركات والمؤسسات المتعامله معه ، هذا مش ابتلاع مني هذا ناقله من قانون ظهر في مجله (News week) بعد ان صارت فضائح في (نيويورك) قالوا انه السكويراتي (Security) يجب ان تعمل ما يلي : -

انا ناقل ولست مجتهد ولست مبدع وتحديد العقوبات الجزائية والمالية مالي عقوبه جزائية في القانون ، العقوبات الجزائية والمالية التي تطبق على مخالفات السلوكية التنظيمية يجب ان يحبس لا من موجوده في كل قوانين الاسواق المالية الذي يسه الاستعمال ليس فقط عليه غرامه فقط غرامتها عندنا هون من ٥٠ دينار الى ٥٠٠ دينار او من ٥٠ الى ٥٠٠ الغرامه تبلغ ١٠٠ مليون في الاسواق المالية على الشخص المخالف ١٠٠ مليون الغرامه التي عندنا اذا تلاحظنا لازم تبلغ داره وملكه حتى لا يتلاعب انا بجرب اعطي صور شويه مخيفه حتى الحكومة تكون معنيه بصياغه قانون حديث يشمل كل هذه النواحي او التعامل الجزائية والمالية التي تطبق السلوكين التنظيمية او التعامل المتأثر بملومات داخلية بطريقه مباشره او غير مباشره وتعين جهه قضائيه غير معينه بالقانون الحالي متخصصه للنظر في تطبيق هذا القانون بحاله الاستعجال لاستثناء متواصل ، اقترح اضافة هذه الفقره للتوصيه واجازه القانون وان امكن ان توصي بأن تقوم الحكومة بذلك ضمن فتره معينه من الزمن لعلها لا تتجاوز دوره المجلس النيابي القادم هذا ما اقترحه دولة الرئيس واجد ان ينال موافقه الاخوان اعضاء المجلس ، شكرا .

دولة رئيس المجلس  
الدكتور اسحق الفرحان  
دولة رئيس المجلس  
السيد فحبيب الرشدان

دولة رئيس المجلس

شكرا معالي الدكتور اسحق الفرحان  
التي على اقتراح الاستاذ حمد الفرحان وترجو طرحها للتصويت .  
شكرا . استاذ فحبيب اصبحت واضحة الامور ؟  
شكرا سيدى الرئيس ، البيانات ادلى بها الزميل المحترم الاستاذ حمد الفرحان ، يلزمنا ان لا تصدق هذا القانون وان نعيده الى اللجنة لأنه غير مستوف الدراسة ولا للتصويت ولا يلي حاجة السوق ، اذا كيف تصدق قانون ونحن نعرف انه يشتمل على نصوص تخالف مصلحة الوطن كيف تصدقه ، وارك الجواب للمجلس الكريم .  
الحقيقه بعد هذا الحديث من الاخوان وهو مالي خلاف بين الاخوان الان عم توصي اللجنة الموافقه مع الطلب من الحكومة ان تتقدم بقانون يعالج جميع الثغرات وجميع النواقص ولا شك ان الحكومة من واجبها ان تلتزم

هكذا منه الأصل

بهذه القضية لمن لا خلاف عليها نحن عم نصادق على قوانين مؤقته  
نعطيها صفة الدوام مع وجود هذه الثغرات فيها .  
القانون المؤقت له حكم القانون الأتي ولا يتعطل السوق المالي مع وجود  
القانون المؤقت وتحكمه نصوصه الى ان يصدره المجلس او يعدله او  
يرفضه اذا هذا القانون نافذ المفعول الان واذا كان ثمة تعديل والمصلحة  
تقتضي وجود تعديل لهذا القانون ينبغي ان تبديها في هذا المجلس  
وتستعين اذا ارادت اللجنة ان تستعين بخبراء فلتستعين بخبراء ولذلك  
اقترح اعاده هذا القانون الى اللجنة لتبدي رأيها فيه موضوعيا .

السيد محيى الرشدان

دولة رئيس المجلس

السيد محمد رسول الكيلاني

شكرا الاستاذ محمد رسول الكيلاني  
دولة الرئيس أؤيد الرأي الذي ذهب اليه سعادة العين محيى الرشدان لأن  
القانون كمشروع ، حتى القانون المقدم انه الحكومة تقدم مشروع  
سيدرس مرة ثانية من قبل البرلمان ولجانه فما دام هذا القانون مشروع  
القانون موجود بين ايدينا وما دام للجنة المالية حق اجراء التعديلات  
التي تراها ضرورية عليه فالأفضل يعاد الى اللجنة المالية لتقوم  
بدراسته دراسة واقية ثم تجري التعديلات التي تراها لمصلحة الوطن  
وتعيده الى مجلس الاعيان فبدلا من ان نقوم بايجاد قانون جديد  
ونتتظر فترة طويلة من الزمن ويبقى هذا القانون ساري المفعول ، شكرا  
شكرا الاستاذ جمعه حماد .

دولة رئيس المجلس

السيد جمعه حماد

عندما درست اللجنة هذا القانون درست باختياره من المخلقات ورات ان  
الدخول في التعديل والنقد لهذا القانون سيدخل القانون ذاته في دوره  
طويلة رأت ان التعصية للحكومة بأن تشرع او تقدم قانون جديد  
سيكون اسرع وأعجل للقانون من ان ندرسه وترجعه لمجلس النواب الذي  
لم يدرسه في الأصل ولذلك فإني اثنى على اقتراح الزميل الاستاذ حمد  
الفرحان بأن نقره الان نقر التوصية وشكرا .

دولة رئيس المجلس

السيد علي ابو نوار

الاستاذ علي ابو نوار  
من مجموع ما سمعنا من معالي المقرر بأن هناك فجوات وان هناك  
اخطاء كهيئة في القانون ما سمعنا من معالي الاستاذ حمد الفرحان  
علاج لهذه المشكله ، السيد الكبير الاستاذ محيى الرشدان طرح وجهة

نظر قانونيه ، نحن الان الحقيقة بين مسألتين اما ان نأخذ برأي الاستاذ  
حمد الفرحان الذي اعتقد انه يعالج الموضوع معالجه شموليه وفيها نقله  
عملية للاستمراره وأما ان نأخذ نظره القاضي الكبير وهو القانون ، انا  
ارى انه طالما من الممكن ان تتقدم الحكومة الجليله بقانون جديد وفي  
فترة وجيزه تعالج كل هذه المسائل برمتها والتي طرحها الاستاذ حمد  
الفرحان طرحا واقياً تفصيلياً ، اعتقد بأنه من الممكن اللجوء الى  
التاحيه العملية التي لا تهمل الحقوق الوطنية وفي هذا مجاراه لروح  
القانون وأن لم يكن القانون ذاته وشكرا .

معالي المقرر

دولة رئيس المجلس

السيد المقرر

دولة الرئيس لا أؤيد طن ما أدلى به الاخ حمد الى قرار اللجنة لأنني لم  
أقرأ ، ولم اسمعه ولكن ينظر تسجيله في المحضر يمكن ان يستثار به  
مهما كان خط السير الذي سنسير فيه هذا ما يتعلق بمشروع القرار الذي  
امامنا ، امامنا خيارين ، الخيار الاول كما يبدو لي تكريم مجلسكم  
الكرام بالمواظقه على قرار اللجنة كما جاء الخيار الثاني هو ان يعود هذا  
القانون الى اللجنة وعندئذ تبدأ اللجنة بدارسته وتأخذ وقتا طويلا ثم  
يعود قرار اللجنة وتعديلات هذا المجلس ثم نبعث بها لمجلس النواب  
الجديد الذي لم يطلع عليه اصلا ثم يدعوا مجلس النواب الجديد  
الحكومة لمناقشتها لهذه النصوص الحديثه او الجديده ، يعني المساله  
صايره عكسيه بينما لازم نذهب نحن الى التشريع الايجابي ،  
الايجابي في الموضوع خط السير الاسرع والاصح والأفضل ان يقوم  
سوق ضمان المالي بهذا التشريع الذي هو انسب العمل ثم يقره مجلس  
الوزراء بعد المناقشه ثم يأتي للبرلمان ثم يأتي اليكم وعندئذ ستأتي  
النصوص مدروسه من جميع الجهات وحسب احكام الدستور وهذا هو  
خط السير السليم والاجلى ولذلك أوصي يا اخوان ان لا تدخل في  
معاذه عكسيه وإنما ان تقبلوا هذه التوصيه وفيها ما يكتفي لاغراض  
دعوة النوب الى اداء واجبه ثم دراسة مجلس الوزراء لمشروع وإقراره  
ثم يأتي لمجلس النواب وعندئذ يأتي لمجلسكم المقرر وتدرسه اللجنة  
عندئذ من نصوص جديده وحديثه وقابله للتطبيق في ضوء الاوضاع  
الحاليه .

هكذا منه الأصل

دولة رئيس المجلس  
السيد محمد عوده الفرعان

دولة رئيس المجلس

الدكتور اسحق الفرعان  
دولة رئيس المجلس

الجميع  
دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

الاستاذ محمد عوده الفرعان

هناك اقتراحين واظن بحث الموضوع بما فيه الكفاية هنالك اقتراحين  
اقتراح من الاستاذ حمد الفرعان وثني عليه واقتراح من الاستاذ نجيب  
الرشدان وثني عليه ، يصوت على الاقتراحين .

هناك اقتراح ثني عليه بالاول يصوت عليه بالاول الان هناك اقتراح  
جديد من سعادة العين الاستاذ نجيب الرشيد يقول يجب ان تعود للجنة  
وتعدل وتقدم . الدكتور اسحق

نطرح الاقتراح ونطرحه للتصويت وننتهي النقاش ونطرحه للتصويت .  
الان النقاش انتهى ، هناك اقتراح من الاستاذ نجيب الرشدان بان يعاد  
القانون ، القانون انصرف الى اللجنة وان ندرج التعديل ونقدمه الى  
المجلس ، من يوافق على الاقتراح الاستاذ نجيب الرشدان ؟ تسعه من  
اربعه وثلاثون ٩ من ٣٤ . وشكرا اي ان اقتراح الاستاذ نجيب الرشدان  
لم يفر من يوافق على قرار اللجنة وترصيتها بالموافقة على هذه القوانين  
دمجا وقرارا وننتظر قانون الحكومة الذي يعدل جميع هذه الشفرات  
رجاء من يوافق يرفع يده بالاضافة الى كل ملاحظات الاستاذ حمد  
الفرعان ؟

موافقون

يا سيدي حصل التصويت ونال الاكثريه والان نطلب من دولة رئيس  
الوزراء ان يعطي رأي الحكومة في هذه القضية التي لا تختلف عليها  
نريد مصلحة البلد اصبح واضح الامر دولة الرئيس

دولة الرئيس في الواقع لا يستطيع ان اجيب مدى التغييرات على  
مشروع القانون في سوق عمان المالي لانني لم اطلع ، هل هذه  
التغييرات جذرية وكثيرة في القانون ؟ وهل لها ابعاد مختلفة ؟  
التصويت انتهى وهبارة عن التفكير بعد التصويت ، اذا كانت هذه  
التعديلات ضخمة وكبيرة في الواقع يجب ان تأتي من الحكومة ثانيا  
ليتمسنى لمجلس الوزراء ان يدرس هذا المشروع كانه قانون صار جدي  
متغير فمعدل تأتي كما ذكر معالي المقرر ولا يحرم مجلس الوزراء من  
ابداء رأيه في هذا التشريع اما لو عدلت في اللجنة المالية هنا محرم

مجلس الوزراء ، اما اذا كانت التعديلات صغيرة وطفيفة فلا بأس  
تناقش الناء ويوجد مجلس الوزراء اما في مجلس النواب ، إعادته الى  
مجلس النواب تدخل ايضا في اشكال يمكن ان يعدل مجلس النواب  
ويعود الى مجلس الاعيان ومن ثم يلتزم مجلس امه لهذا الموضوع  
وليس خلاف اساسي وانما لأنه لم يأخذ التشريع مساره الحقيقي ، هذا  
قانون كما ذكرتم قديم ، معلوم به الان لا اعني بذلك ان اخالف سعادة  
العين الاستاذ نجيب الرشدان على الاطلاق ولكن اذا كانت التعديلات  
ضخمة كم سبها لهذه التعديلات في اللجنة المالية ستأخذ وقت اطول لما  
ان تأتي بمسارها الصبيحي من سوق عمان المالي بلجان مختلفة وخبراء  
و..... الخ من الصعوبة ان نحشد الخبراء هنا في اللجنة المالية ومن  
الصعوبة ان تعيد حشد هؤلاء الخبراء في اللجنة المالية لمجلس النواب  
ايضا ومن ثم يعود ثانيا الى هنا ويريد ان يعدل بعض الشيء ليلتزم  
ايضا مجلس الامة بكامله فمن الناحية الادارية وليس من الناحية  
القانونية ، القانونيه يجوز ان تصدق ويجوز ان ترفض ويجوز ان تعدل  
وهو احق لمجلس الاعيان بثلاثة امور وايضا للسلوك الاداري ان يكون  
سهل انا افضل لانني لست مطلعا على مشروع القانون الذي يحضر في  
سوق عمان المالي وشكرا .

دولة رئيس مجلس الاعيان

الجميع

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة وعلى القانون كما ورد من اللجنة  
مرفوضا وهو رقم (١) لسنة ١٩٧٨ سوق عمان المالي .

موافقون

وهذا هو نص القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٨ قانون معدل لقانون سوق عمان المالي كما رفضه المجلس  
وكما سيرسل للحكومة مرفوضا .

دولة رئيس الوزراء

قانون مؤقت رقم (١) لسنة ١٩٧٨  
قانون معدل لقانون سوق عمان المالي

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٧٨ ) . ويقرأ مع القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي ، كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (د) التالية اليها : -  
د - يتمتع السوق بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

المادة ٣ - تضاف المادة التالية الى القانون الاصلي وتعطى الرقم (٥١) ويعدل رقم المادة (٥١) منه بحيث يصبح (٥٢) .

المادة ٥١

- أ - لمجلس الوزراء إصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة الخاصة بموظفي ومستخدمي السوق وكيفية تعيينهم وانها ، خدماتهم وحقوقهم وواجباتهم ورواتبهم وعلاواتهم وانظمة الادخار الخاصة بهم ونظام اللوازم والنظام المالي للسوق .
- ب - الى ان تصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون ، تخول لجنة ادارة السوق لمدة سنة واحدة تبدأ من تاريخ ١٩٧٨/١/١ قابلية للتجديد لمدة واحدة اخرى بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير صلاحية تطبيق تلك الاحكام بما في ذلك وضع الاحكام والشروط الخاصة بالامور التالية : -
- ١ - قبول الاعضاء والوسطاء في السوق وبيان حقوقهم وواجباتهم وتحديد شروط اسقاط العضوية او صلة الوساطة عنهم .

- ٢ - تنظيم الشؤون المالية والادارية للسوق .
- ٣ - قبول الاوراق المالية التي يجوز التعامل بها في السوق وشطبها .
- ٤ - تنظيم التعامل بالاوراق المالية في السوق وتسجيلها وعلان الاسعار وكل ما من شأنه حماية اعلام المدخرين والمستثمرين .
- ٥ - تحديد اشتراكات الاعضاء ورسوم الوسطاء والعمولات التي يستوفيها السوق لقاء عمليات البيع والشراء .
- ٦ - المخالفات المسلكية والاجرائية التي تستوجب التأديب بالنسبة للاعضاء والوسطاء وموظفي السوق وسائر العاملين فيه .
- ٧ - صلاحيات اللجنة والرئيس ونائب الرئيس والمدير العام وامين السر وامين الصندوق .
- ٨ - اية امور اخرى تتطلبها ادارة السوق وحسن سير العمل فيه .

١٨ / ١٢ / ١٩٧٧

مكتبة من الأصول

وهذا هو نص القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٨ المعدل لقانون سوق عمان المالي كما رفضه المجلس وكما يرفع للحكومة مرفوضاً .

قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٨  
قانون معدل لقانون سوق عمان المالي

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٧٨ ويقرأ مع القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢٠) من القانون الاصلي بحيث يصبح ما ورد فيها فقرة (د) وتضاف اليها الفقرات التالية :

أ - بالرغم مما ورد في قانون رسوم الطوابع المعمول به ، تعفى عقود البيع المبرمة في قاعة السوق وعقود تفويض البيع او الشراء التي تمنح من العملاء للوسطاء وشهادات تلك الاوراق المالية من رسوم طوابع الواردات .

ب - تستوفي رسوم طوابع الواردات عن عقود تحويل الاوراق المالية فقط ، وذلك بنسبة (٥٠) بالالف من القيمة الاسمية للاوراق المالية وتشمل هذه النسبة ضريبة الخرس الوطني ، ويستوفي السوق هذه الرسوم .

ج - بالرغم مما ورد في قانون الشركات او في أنظمة الشركات المساهمة العامة المقبولة اوراقها المالية لدى السوق ، فانه لا يحق لهذه الشركات استيفاء اية رسوم على عقود تحويل الاوراق المالية او اي بدل مقابل اصدار شهادات اسهمها او اسناد قرضها .

١٩٧٨/٨/٩

الحسين بن طلال

مكتبة من الاصل



الجهة المالية لمجلس الاعيان  
قانون سوق عساق المال

المادة كما وردت من مجلس النواب	اجراءات اللجنة المالية لمجلس الاعيان
قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٨ قانون معدل لقانون سوق عساق المال المادة (١) : يسمي هذا القانون ( قانون معدل لقانون سوق عساق المال لسنة ١٩٧٨ ونقرأ مع القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ومعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .	رفض هذا القانون بسبب ادخال مواد في صلب القانون المؤقت الاصيلي رقم (٣١) لسنة ١٩٧٦

المادة (٢) : معدل المادة (٢٠) من القانون الاصيلي بحيث يصبح ما ورد فيها فقرة (د) وتضاف اليها الفقرات التالية:-

أ- بالرغم مما ورد في قانون رسم الطابع المعمول به ، تعفى عقود البيع المبرمة في قاعة السوق وعقود تفريخ البيع أو الشراء التي تعطي من المحلة للوسطاء وشهادات تلك الاوراق المالية من رسم طابع الزادات .

المادة كما وردت من مجلس النواب	اجراءات اللجنة المالية لمجلس الاعيان
المادة كما وردت بالقانون المؤقت	ب- تستوفي رسم طابع الزادات عن عقود تحويل الاوراق المالية فقط ، وذلك بتسوية (١,٥) بالالف من القيمة الاسمية للاوراق المالية وتشمل هذه النسبة ضريبة الخرس الوطني ، وتستوفي السوق هذه الرسم . ج- بالرغم مما ورد في قانون الشركات او في انظمة الشركات المساهمة العامة او اوقيا المالية لدى السوق ، فإنه لا يحق لهذه الشركات استيعاب اية رسم على عقود تحويل الاوراق المالية او اي بدل مقابل اصدار شهادات اسهمها او استناد قرضها .

تمت  
١٩٧٨

دولة رئيس مجلس الاعيان وهذا هو القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٧٩ بصيغته النهائية لسوق عمان المالي هل يوافق المجلس الكريم عليه .

الموافق

وهذا هو نص القانون كما وافق عليه المجلس معدلا وكما سيرفع للحكومة بالصيغة النهائية .

الرقم : م ق / ٢١ / ٣٥١

التاريخ : ١٩٩٠ / ١ /

الموافق :

دولة رئيس الوزراء الاقنم

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ٥١ / ٣ / ١ / ٢١٤٢ تاريخ ١٩٨٥/٢/٢٥ .

قرر مجلس الاعيان بجلسته الخامسة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠ / ١ / ٢٥ الموافق على القانون المؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٧٩ قانون سوق عمان المالي والمنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم (٢٦٢٩) تاريخ ١٩٧٩/٦/١ كما ورد من مجلس النواب (بشكل معدل) .

وقد سبق لمجلس النواب ان قرر الموافقة عليه بجلسته الثامنة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٨٧/٢/٣ بالشكل المعدل المذكور .

ابعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور بالصيغة النهائية وجاء التفضل بأقام المراسيم الدستورية عليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام . . . .

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

نسخة / لمالي رئيس مجلس النواب المحترم / للتفضل بالعلم

نسخة / لسكرتير لجان مجلس الاعيان .

نسخة / لملف اللجنة المالية .

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٠

قانون

سوق عمان المالي

٥٢

## الفصل الاول

### تعريفات واحكام اساسية

#### المادة (١)

يسمى هذا القانون ( قانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٩٠ ) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

#### المادة (٢)

يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المحددة لها الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

البنك	البنك المركزي الاردني
الوزير	وزير المالية في المملكة
المحافظ	محافظ البنك المركزي
البنك المرخص	البنك التجاري المرخص بموجب قانون البنوك الاردني
مؤسسة الاقراض	كل مؤسسة أو هيئة اعتبارية أنشئت في المملكة وهذله الرئيس منق
المتخصصة	القروض لأغراض خاصة ويعينها مجلس الوزراء ويعتبرها لأغراض
	قانون البنك المركزي مؤسسة اقراض متخصصة بعد الاستئناس برأي
	المحافظ .

السوق	سوق عمان المالي
اللجنة	اللجنة المؤلفة لإدارة السوق وفقا لأحكام هذا القانون
القاعة	المكان المخصص في مبنى السوق لتسهيل عمليات البيع والشراء وفقا لأحكام هذا القانون .

العضو	هو الشخص المعنوي الذي يكون عضوا ل بالسوق بموجب هذا القانون .
الوسيط	الشخص المعنوي أو الطبيعي الذي يعمل وسيطا وفقا لأحكام هذا القانون .

الاوراق المالية	الاسهم والسندات والأذونات التي تصدرها في المملكة الحكومية أو المؤسسات الحكومية أو البلديات أو الشركات المساهمة الأردنية العامة والخاصة وأيه اوراق مالية أخرى أخرى قابلة للتداول .
-----------------	---

هكذا من الأصل

**التعامل بالاوراق المالية**  
عمليات شراء الاوراق المالية وبيعها مباشرة او بالواسطة ، وتثبيت هذه العمليات في سجلات السوق وفق احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاها .

#### المادة (٣)

- أ . يؤسس في عمان سوق لبيع وشراء الاوراق المالية وفق احكام هذا القانون ، يسمى سوق عمان المالي .
- ب . يتمتع هذا السوق بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي ويكون له حق التقاضي والتوكيل .
- ج . يعتبر هذا السوق مؤسسة عامة ، تقوم بأعمال تجارية في علاقاتها مع الغير وتخضع لأحكام قانون التجارة فيما لا يكون مغالفاً لأحكام هذا القانون .
- د . يتمتع السوق بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

#### المادة (٤)

- أ . تشمل غايات السوق ما يلي :  
تنمية الادخار عن طريق تشجيع الاستثمار في الاوراق المالية ، وتوجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد القومي .
- ب . تنظيم ومراقبة اصدار الاوراق المالية والتعامل بها بما يكفل سلامة هذا التعامل وسهولته وسرعته وما يضمن مصلحة البلاد المالية وحماية صغار المدخرين .
- ج . جمع الاحصائيات والمعلومات اللازمة لتحقيق الغايات المذكورة ونشرها .

#### المادة (٥)

- أ . لا يجوز التعامل في السوق الا بالاوراق المالية المقبولة فيه وفق احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاها .
- ب . ينحصر حق القيام بالتعامل بالاوراق المالية المقبولة في السوق بالوسطاء ، ولا يجوز التعامل في الملكية بهذه الاوراق الا داخل القاعة ، الا اذا أجازت اللجنة غير ذلك بموجب أنظمة او تعليمات خاصة .
- ج . للجنة ان تقر بطلان اي تعامل بالاوراق المالية جزئي مغالفاً لأحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاها .

### الفصل الثاني الاعضاء والوسطاء

#### المادة (٦)

- أ . تشمل عضوية السوق حكماً والزماً :  
البنك .
- ب . البنوك المرخصة .
- ج . مؤسسات الإقراض المتخصصة .
- د . كل شركة مساهمة عامه أردنيه يبلغ رأسمالها المدفوع مائة ألف ديناراً أو أكثر .
- هـ . الوسطاء المقبولون وفق احكام هذا القانون .

#### المادة (٧)

- أ . على جميع الشركات المساهمة العامة ، غير العضو في السوق أن تسجل عمليات بيع وشراء أسهمها في السوق وتبين أسعار التعامل للجنة لتسجيلها في سجل خاص ، ولا يجوز للجنة أن تسجل أو تعلن المعلومات الواردة في هذا السجل الا من الناحية الاحصائية الاجمالية .
- ب . اذا تم التعاقد على بيع أو شراء أوراق مالية مسجلة ومقبولة لدى السوق خارج حدود المملكة فلا يعتبر هذا التعاقد نافذاً الا اذا اقترن بتسجيل التعامل في السوق خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ التعاقد ، وذلك دون اجحاف بأحكام المادة " ٤٤ " من هذا القانون .

#### المادة (٨)

- أ . على كل شخص طبيعي أو معنوي ، يرغب بأن يكون وسيطاً في السوق ، أن يقدم بطلب الى اللجنة ، للحصول على الترخيص اللازم ، على أن تصدر اللجنة قراراً بذلك بالموافقة أو الرفض .
- ب . يتم تحديد عدد الوسطاء وصلة الوسيط ونوع العمل الذي يقوم به بقرار من اللجنة .
- ج . يشمل عمل الوسطاء الامور التالية :  
١ . وسيط بالعمولة .  
٢ . وسيط يشتري ويبيع لصالح محفظته .  
٣ . وسيط مقضي لاصدارات الاوراق المالية الجديدة .  
٤ . وسيط بائع لاصدارات الاوراق المالية الجديدة .  
٥ . وسيط مستشار مالي للاستثمارات في الاوراق المالية .

تكون من الوسطاء

المادة (٩)

يجب أن تتوفر الشروط التالية في من يقبل وسيطا في السوق :

أ . الشخص الطبيعي :

- ١ . أن يكون اردني الجنسية وأن لا يقل عمره عن " ٣٠ " سنة .
- ٢ . أن يكون متمتعاً بالحقوق المدنية .
- ٣ . أن لا يكون قد أعلن إفلاسه أو قد حكم بجنحة شائنة أو جنائية .
- ٤ . أن لا يقل رأسماله المدفوع عن " ١٠٠٠٠ " دينار اردني .
- ٥ . أن يقدم لأمر اللجنة ضمانه ماليه كافيه بالمبلغ الذي تقررده اللجنة على أن لا يقل عن " ١٠٠٠٠ " دينار اردني .

ب . الشخص المعنوي :

- ١ . أن تكون شركة اردنية .
- ٢ . أن يكون أكثرية الشركاء فيها من الجنسية الاردنية .
- ٣ . أن لا يكون مديرها والشركاء المفوضون بإدارتها قد أعلنوا إفلاسهم أو قد حكم عليهم بجنحة شائنة أو جنائية .
- ٤ . أن يكون مديرها حائزاً على شهادة الدراسة الثانوية الاردنية أو ما يعادلها على الأقل وأن يكون قد عمل في المؤسسات المالية أو المصرفية مدة لا تقل عن خمس سنوات .
- ٥ . أن يجيد الشركاء المفوضون بإدارة الشركة القراءة والكتابة باللغة العربية ، وأن يكونوا قد عملوا في المؤسسات العامة والمصرفية مدة لا تقل عن خمس سنوات .
- ٦ . أن لا يقل رأسمال الشركة المدفوع عن " ٢٠٠٠٠ " دينار اردني .
- ٧ . أن تقدم الشركة لأمر اللجنة ضمانات مالية كافية بالمبلغ الذي تقررده اللجنة على أن لا يقل عن " ١٠٠٠٠ " دينار اردني .

المادة (١٠)

تسقط العضوية عن عضو السوق :

- أ . إذا فقد أحد الشروط اللازمة للعضوية وفق أحكام هذا القانون .
- ب . إذا قرر إسقاط العضوية عنه وفقاً لأحكام هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بموجبه .

المادة (١١)

تسقط صفة الوسيطة عن الوسيط في السوق :

- أ . إذا فقد أحد الشروط اللازمة لممارسة عمل الوسيط في السوق .
- ب . إذا تقرر إسقاط صفة الوسيط عنه وفقاً لأحكام هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بموجبه .

المادة (١٢)

- أ . لا يجوز للعضو أو الوسيط الاقضاء بأسرار العملاء وأسمائهم سواء كانت متعلقة بمن يعمل لحسابهم الخاص أو الآخرين .
- ب . تضع اللجنة تعليمات خاصة تنظم الحالات التي يسمح للوسيط فيها بالتعامل في السوق لحسابهم الخاص .

المادة (١٣)

- أ . يخضع الوسيط للترتيبات الخاصة بحسب الدفاتر التجارية ويجب عليهم مسك دفاتر يضمنون فيها جميع العمليات التي يقومون بها حسب تواريفها دون أن يترك فيها أي فراغ أو كتابة بين الأسطر أو تشطيب وعليهم إقفال هذه الدفاتر يوميا . وتخضع هذه الدفاتر على الدوام لمراقبة لجنة السوق .
- ب . على الشركات الأعضاء والوسطاء تقديم المعلومات والبيانات والإحصاءات التي تطلبها اللجنة وفق النماذج وضمن المهلة التي تحددها .

المادة (١٤)

- أ . يتقاضى الوسطاء أجور القاء قيامهم بعمليات السوق حسب تعرفه يجري تحديدها من قبل اللجنة ويصادق عليها الوزير .

تكون من الأصول

### الفصل الثالث قبول الاوراق المالية في السوق

#### المادة (١٥)

يتم قبول الاوراق في السوق بقرار من اللجنة .

#### المادة (١٦)

تقبل في السوق جميع السندات الصادرة عن الحكومة ومؤسساتها العامة التي تكفلها الحكومة وجميع اذونات الخزينة وسندات الدين التي تصدرها الشركات وفقا لاحكام قانون الشركات .

#### المادة (١٧)

يجب على كل شركة مساهمة عامة اردنية يبلغ رأسمالها المدفوع مائة الف دينار على الاقل ان تطلب قبول اسهمها للتداول في السوق خلال ثلاثة اشهر من تاريخ منح الشركة حق الشروع في العمل . اما الشركات المساهمة الاخرى فيحق لها ان تطلب قبول اسهمها للتداول في السوق مهما بلغ رأسمالها . شريطة ان تكون قد نشرت ميزانيات آخر سنتين ماليتين . وفي جميع الاحوال للجنة ان تقرر قبول او رفض الطلب في ضوء الانظمة والتعليمات التي تضعها لتنظيم تداول قبول الاوراق المالية .

#### المادة (١٨)

مع مراعاة احكام هذا الفصل يحدد النظام الاحكام التي تنظم قبول الاوراق المالية والتعامل بها في السوق او التي تتعلق بكل ذلك .

### الفصل الرابع مالية السوق

#### المادة (١٩)

تتكون مالية السوق من الموارد التالية : -

- أ . اشتراكات الاعضاء .
- ب . رسوم الوسطاء .
- ج . العمولات التي يستوفونها السوق لقاء عمليات البيع او الشراء .
- د . الغرامات التي تفرضها اللجنة على المخالفين .
- هـ . الاشتراكات في نشرات السوق الدورية .
- و . الهبات التي تمنحها للسوق الحكومة او اي من اعضاء السوق او اية جهة اخرى على ان تقتصر بموافقة مجلس الوزراء .
- ز . القروض التي يحصل عليها السوق .

#### المادة (٢٠)

- أ . بالرغم مما ورد في قانون رسوم الطوايع المعمول به ، تمنى عقود البيع المبرمة في قاعة السوق وعقود تفويض البيع او الشراء التي تمنى من العملاء للوسطاء ، وشهادات تلك الاوراق المالية من رسوم طوايع الواردات .
- ب . وتستوفي السوق رسوم طوايع الواردات عن عقود تحويل الاوراق المالية فقط . وذلك بنسبة (١٠٥) بالالف من القيمة الاسمية للاوراق المالية وتشمل هذه النسبة ضريبة الخرس الوطني .
- ج . بالرغم مما ورد في قانون الشركات او في انظمة الشركات المساهمة العامة المقبولة اوراقها المالية لدى السوق ، فانه لا يحق لهذه الشركات استيفاء رسوم على عقود تحويل الاوراق المالية او اي بدل مقابل اصدار شهادات اسهمها او اسناد قرضها .
- د . تخضع عمليات بيع وشراء الاسهم والسندات في القاعة وكذلك عمليات التسجيل المشار اليها في الفقرتين (أ) و (ب) من المادة (٧) والمادة (٤٩) من هذا القانون لعمولة نسبية تحددها اللجنة وتستوفونها السوق على ان لا تتجاوز هذه العمولة المتبادلة ما مقدار ٨٪ واحد في المائة ، من قيمة الاوراق المالية المتبادلة ، وتستوفي العمولة من البائع والمشتري مناصلة .

مكتبة من الفصل

المادة (٢١)

تعد اللجنة الموازنة السنوية التقديرية للإيرادات والتفقات يصادق عليها الوزير قبل بداية السنة المالية للسوق .

المادة (٢٢)

لا يجوز سحب أي مبلغ من أموال السوق إلا بقرار من اللجنة وتوقيع المفوضين عنها .

المادة (٢٣)

يؤول إلى الخزينة خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر من انتهاء كل سنة مالية أي فائض في الإيرادات بعد اقتطاع جميع النفقات التأسيسية والجارية للسوق في تلك السنة .

المادة (٢٤)

يتولى تدقيق حسابات السوق محاسب قانوني مرخص تعينه اللجنة .

المادة (٢٥)

تعدئ السنة المالية للسوق في ١/١ من كل عام وتنتهي في ١٢/٣١ منه على أن تعدئ السنة الاولى من تاريخ نفاذ هذا القانون .

الفصل الخامس

ادارة السوق

المادة (٢٦)

أ . تتولى ادارة السوق لجنة ادارة يعينها مجلس الوزراء بتسبيب من الوزير وتتكون من :

- ١ . المدير العام للسوق رئيسا
  - ٢ . مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة أو من ينوب عنه عضوا .
  - ٣ . ممثل عن البنك عضوا .
  - ٤ . ممثل عن البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة عضوا .
  - ٥ . ممثل عن الشركات المساهمة الاعضاء حكما في السوق عضوا .
  - ٦ . ممثل عن غرفة صناعة عمان عضوا .
  - ٧ . ممثل عن اتحاد الغرف التجارية الاردنية عضوا .
  - ٨ . ممثل عن جمعية وسطاء سوق عمان المالي عضوا .
- ب . يعين بديل لكل عضو من أعضاء اللجنة ويارس صلاحياته في حالة غيابه وفق الاسس المبينة في الفقرة (أ) .

المادة (٢٧)

- أ . يعين المدير العام ويحدد راتبه وتعويضاته بقرار من مجلس الوزراء وبناء على تنسيب الوزير .
- ب . تنتخب اللجنة في اول جلسة لها نائبا للرئيس وامينا للسوق ويكون صوت الرئيس مرجحا عند تساوي الاصوات .

المادة (٢٨)

مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

المادة (٢٩)

- أ . لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير حل اللجنة وإعادة تشكيلها أو اعلان أحد أعضائها .
- ب . يفصل من اللجنة حكما بقرار من الوزير كل عضو حكم بهجاءة أو بهجرم شائن أو اعلن الفلاس .
- ج . يعد مستقليا من اللجنة حكما بقرار من الوزير كل عضو يعقوب عن حضور جلساتها ثلاث مرات متتالية .

هكذا في الأصل

المادة (٣٠)

- أ . على رئيس اللجنة أن يتفرغ لأعمالها ولا يجوز له الجمع بين وظيفته هذه ووظيفة أخرى طيلة مدة رئاسته للجنة .
- ب . يتقاضى أعضاء اللجنة تعويضات شهرية يحددها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ، وتحمل الهنك هذه التعويضات وأية نفقات أخرى يقتضيها تأسيس السوق وإدارته ، خلال فترة التأسيس ولمدة لا تتجاوز الستة أشهر من تاريخ مباشرة السوق لعملياته .

المادة (٣١)

- أ . تقام اللجنة بالنسبة للسوق الصلاحيات التي يعطيها قانون الشركات لمجلس الإدارة في الشركة المساهمة العامة بالإضافة إلى الصلاحيات التي يمنحها إياها قانون السوق واللائحة الصادرة بمقتضاء ب . يمارس المدير العام ، بالإضافة إلى الصلاحيات التي يعطيها له هذا القانون واللائحة والتعليمات الصادرة بمقتضاء ، الصلاحيات التي يعطيها قانون الشركات لرئيس مجلس الإدارة والمدير العام في الشركات المساهمة العامة ، عند الاقتضاء .
- ج . يحدد النظام الداخلي صلاحيات نائب الرئيس وأمين السر .

المادة (٣٢)

- أ . تشمل صلاحيات اللجنة بصورة خاصة ما يلي :
  - ١ . وضع اللائحة اللازمة لتنظيم شؤون السوق وإدارته وسييره .
  - ٢ . التوصية إلى المراجع الحكومية المختصة لكل ما من شأنه أن يساعد على تنمية السوق وحماية أموال المدخرين .
  - ٣ . إيقاف نشاط السوق ، عند الاقتضاء ، لمدة محدودة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل يحظر خلالها التعامل بالاوراق المالية في السوق وذلك بموافقة من الوزير ، ولاي مدة تتجاوز ذلك بموافقة من مجلس الوزراء .
  - ٤ . إيقاف التعامل بالاوراق المالية الصادرة عن جهة أو جهات معينة للمدة التي تراها اللجنة مناسبة .
  - ٥ . وضع تعليمات تنظيم حسابات وإزادات السوق ونفقاته وأصدار موازنته السنوية والمصادقة عليها .
- ب . للجنة أن تطلب إلى الأعضاء تزويدها بأية معلومات أو بيانات مالية تراها ضرورية لتحقيق

مهمتها كما لها ان تنشر أية معلومات إيضاحية عن الاوراق المالية المتعامل بها لتكفل سلامة التعامل واطمئنان المستثمر .

المادة (٣٣)

- أ . يشكل الأعضاء في السوق فيما بينهم هيئة عامة مهمتها الاساسية تتبع اوضاع السوق ودراسة شؤونها واقتراح سبل زيادة فاعليتها .
- ب . تجتمع الهيئة العامة مرة واحدة في السنة على الاقل وكلما دعت الحاجة الى ذلك ، وذلك بناء على دعوة من رئيس اللجنة أو بطلب خطي موقع عليه من اكثرية الاعضاء .
- ج . تقر الهيئة العامة في اجتماعها السنوي الحسابات الختامية والتقرير السنوي للسوق .

المادة (٣٤)

- يحدد النظام الداخلي للسوق كل ماله علاقة بإدارة السوق العامة وأصول العمل وبصورة خاصة : -
- أ . صلاحيات اللجنة ووظائف رئيسها وأعضائها وواجباتهم وفقاً لأحكام هذا القانون .
  - ب . أحكام قبول الأعضاء والوسطاء في السوق وحقوقهم وواجباتهم وأسقاط العضوية أو صلة الوساطة عنهم .
  - ج . أحكام تنظيم الشؤون المالية للسوق .
  - د . أحكام قبول الاوراق المالية التي يجوز التعامل بها في السوق وشروط شطبها .
  - هـ . أحكام تنظيم التعامل بالاوراق المالية في السوق وشروط تسجيلها وإعلان الاسعار وكل ما من شأنه حماية وأعلام المدخرين والمستثمرين .
  - و . اشتراكات الأعضاء ورسوم الوسطاء والعمولات التي يستوفيها السوق لقاء عمليات البيع أو الشراء .
  - ز . أحكام التأديب وأجزاءه .
  - ح . أية أمور أخرى تتطلبها إدارة السوق أو حسن سير العمل فيه .

هكذا من الأصل

### الفصل السادس الاشراف الحكومي

#### المادة (٣٥)

- أ . يعين لدى السوق مندوب للحكومة بسميه الوزير من موظفي الصنف الاول من وزارة المالية .
- ب . مدة تعيين هذا المندوب ثلاث سنوات قابلة للتجديد .
- ج . للوزير ان ينهي تعيين هذا المندوب قبل انتهاء مدته على ان يعين مندوبا آخر خلال ثلاثة ايام من تاريخ انتهاء تعيين المندوب السابق .

#### المادة (٣٦)

يتولى مندوب الحكومة مراقبة صحة المعاملات التي تجرى في السوق وبصورة خاصة مراقبة تطبيق القوانين والانظمة المتعلقة بها .

#### المادة (٣٧)

- أ . يحضر مندوب الحكومة اجتماعات لجنة السوق ويشترك في مناقشتها ولا يملك حق التصويت .
- ب . لمندوب الحكومة حق الاعتراض على قرارات لجنة السوق ذات الطابع المالي التي تبدو له غير قانونية ولا بد في حالة الاعتراض هذه من موافقة اغلبيه ثلثي اعضاء اللجنة الحاضرين لاعتبار قرار الاعتراض نافذا للمعول .

#### المادة (٣٨)

على مندوب الحكومة ان يقدم الى الوزير تقريرا ربع سنوي حول نشاط السوق وما يراه المندوب من اجراءات تساعد على تحقيق غايات السوق .

### الفصل السابع التأديب

#### المادة (٣٩)

- أ . يتكون المجلس التأديبي من ثلاثة اعضاء . ويصدر قرارا بتكوينه من الوزير .
- ب . يتكون المجلس على الشكل التالي :
  - ١ . رئيس اللجنة رئيسا
  - ٢ . عضوين تنتخبهما اللجنة من بين اعضائها .

#### المادة (٤٠)

يتولى مجلس التأديب الفصل فيما يستند للاعضاء والوسطاء في السوق من مخالفات مسلكية او اجرائية لانظمة السوق وتعليماته .

#### المادة (٤١)

يشارك المجلس التأديبي صلاحياته من تلقاء نفسه او بناء على شكوى من الوزير او المحافظ او اللجنة او من اي شخص آخر ذي علاقة .

#### المادة (٤٢)

- يجوز للمجلس التأديبي فرض اي من العقوبات التأديبية التالية :
- أ . التنبيه
  - ب . الاتذار
  - ج . الغرامة المالية من ١٠ - ٥٠٠ دينار
  - د . الوقف عن العمل من يوم الى ثلاثة اشهر .
  - هـ . الشطب النهائي من عضوية السوق او الفصل من العمل فيه .

#### المادة (٤٣)

يجوز الطعن في قرارات المجلس التأديبي في حالات الوقف عن العمل او الشطب النهائي من عضوية السوق او الفصل من العمل فيه لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ القرار .

مكونة من الاصل



### الفصل الثامن أحكام عامة

#### المادة (٤٤)

أ. لا يعفى تثبيت تبادل الأوراق المالية وانتقال ملكيتها في سجلات السوق أصحاب العلاقة من القيام بأجراءات تسجيل نقل الملكية المنصوص عنها في قانون الشركات أو القوانين والأنظمة الأخرى النافذة .

ب. بالرغم مما ورد في المادة (٦٧) من قانون الشركات أو في أي قانون أو نظام آخر أو في عقد تأسيس أو نظام أية شركة ، لا يخضع انتقال الأوراق المالية القابلة للتداول والتي يتم بيعها أو شراؤها في السوق لشرط موافقة مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة ذات العلاقة وعلى الشركة تسجيل ملكية هذه الأوراق بدون أي قيد وذلك باستثناء الحالات الآتية :

١. إذا كان البيع أو النقل مخالفا لأحكام القوانين النافذة أو الأنظمة المتعلقة بحظر انتقال تلك الأوراق إلى الأجانب غير العرب .

٢. إذا كانت الأوراق مرهونة أو محجوزة .

٣. إذا كانت الأوراق مفقودة ولم يعط شهادات جديدة بدلا عنها .

ج. تلتزم الشركات المساهمة العامة بتسجيل العقود المبرمة في السوق خلال ثلاثة أيام عمل على الأكثر من تاريخ استلامها لتلك العقود .

د. يجوز للجنة وبناء على تنسيب من مراقب الشركات أن توقف بقرار معلل عمليات انتقال ملكية الأسهم إذا تجاوزت نسبة الأسهم المنقولة لشخص واحد ، طبعيا أو معنوي ١٠٪ في المائة من مجموع أسهم الشركة ، وذلك إذا ثبت أن هذا الانتقال يتعارض مع مصلحة الاقتصاد الوطني وفي هذه الحالة يجوز لأي فريق متضرر أن يطعن بالقرار أمام وزير الصناعة والتجارة الذي يجب أن يصدر قراره خلال ثلاثة أيام من تاريخ الطعن .

#### المادة (٤٥)

إذا أُلغِيَ السوق تؤول أمواله وكافة موجوداته إلى الحكومة .

#### المادة (٤٦)

قرارات الوزير والمخالف واللجنة في جدره أحكام هذا القانون خاضعة للطعن أمام محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغها .

#### المادة (٤٧)

أ. كل مخالفة لأحكام هذا القانون تعرض المخالف لغرامة لا تقل عن ٥٠٠ دينار وتزيد عن ٥٠٠٠ دينار .

ب. تحال هذه المخالفات إلى المحكمة المختصة من قبل رئيس اللجنة .

#### المادة (٤٨)

لرئيس اللجنة الاستعانة بأجهزة الأمن المختصة للمحافظة على النظام داخل السوق ولبي ضبط المخالفات عند وقوعها .

#### المادة (٤٩)

تسجل عمليات بيع الأوراق المالية المقبولة في السوق والتي يتم بيعها بأمر من المحاكم المختصة في سجل خاص يبين أعدادها وأسعار تعاملها ولا يجوز للجنة أن تسجل أو تعلن المعلومات الواردة في هذا السجل إلا من الناحية الإحصائية الإجمالية :

#### المادة (٥٠)

يحدد الوزير بقرار منه تاريخ المباشرة بالتعامل في الأوراق المالية في القاعة وفقا لأحكام هذا القانون .

#### المادة (٥١)

أ. لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك الأنظمة الخاصة بوظيفة ومستخدمي السوق وكيفية تعيينهم وإنهاء خدماتهم وحقوقهم وواجباتهم ودوائهم وعلاواتهم وأنظمة الإخبار الخاصة بهم ونظام اللوازم والنظام المالي للسوق .

ب. إلى أن تصدر الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون ، تخول لجنة إدارة السوق لمدة سنة واحدة تبدأ من تاريخ ١٩٧٨/١/١ قابلية للتجديد لسنة واحدة أخرى بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير صلاحية تطبيق تلك الأحكام بما في ذلك وضع الأحكام والشروط الخاصة بالأمور التالية :

١. قبول الأعضاء والوسطاء في السوق وبيان حقوقهم وواجباتهم وتحديد شروط استقاط العضوية أو صلة الوساطة عنهم .

٢. تنظيم الشؤون المالية والإدارية للسوق .

تحتفظ منه الأصل

محضر الجلسة الخامسة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الخميس ١٩٩٠/١/٢٥ ميلادية.

- ٣ . قبول الاوراق المالية التي يجوز التعامل بها في السوق وشطبها .
- ٤ . تنظيم التعامل بالاوراق المالية في السوق وتسجيلها واعلان الاسعار وكل ما من شأنه حماية واعلام المخبرين والمستثمرين .
- ٥ . تحديد اشعارات الاعضاء ورسم الوسيطاء والعمولات التي يستوفونها السوق لقاء عمليات البيع والشراء .
- ٦ . المخالفات المسلكية والاجرائية التي تستوجب التأديب بالنسبة للاعضاء والوسطاء وموظفي السوق وسائر العاملين فيه .
- ٧ . صلاحيات اللجنة ورئيس ونائب الرئيس والمدير العام وامين السر وامين الصندوق .
- ٨ . أية امور اخرى تتطلبها ادارة السوق وحسن سير العمل فيه .

#### المادة (٥٢)

رئيس الرئساء والرئساء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة (٥٣)

رئيس الرئساء والرئساء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة (٥٤)

رئيس الرئساء والرئساء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

رئيس الرئساء والرئساء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

رئيس الرئساء والرئساء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

رئيس الرئساء والرئساء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

رئيس الرئساء والرئساء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

رئيس الرئساء والرئساء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

رئيس الرئساء والرئساء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

رئيس الرئساء والرئساء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

رئيس الرئساء والرئساء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

رئيس الرئساء والرئساء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

قانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٧٩

اللجنة المالية مجلس الاعيان

الاجراءات اللجنة المالية لمجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت بالقانون الاصل المؤقت
	موافقة كما وردت موافقة كما وردت	الفصل الاول تعميمات واحكام اساسية المادة (١) يسمى هذا القانون " قانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٧٩ " ويعمل به اعتبارا من تاريخ نفيه في الجريدة الرسمية . المادة (٢) يكون لللكمات والبيانات التالية المعاني المحددة لها الا اذا دلت القرينة على غير ذلك : البنك : البنك المركزي الاردني . الوزير : وزير المالية في المملكة . المحافظ : محافظ البنك المركزي . البنك المرخص : البنك التجاري المرخص بموجب قانون البنوك الاردني . مؤسسة الاقراض المتخصصة : كل مؤسسة أو هيئة اعتبارية أنشئت في المملكة وفقاً للرئيسي منح الترخيص لأغراض خاصة وبموجبها مجلس الرئساء ويعتبرها لأغراض قانون البنك المركزي مؤسسة اقراض متخصصة بعد الاستئذان برأي المحافظ . السوق : سوق عمان المالي

مجلس الاعيان

(٢)

المادة كما وردت بالقرآن الاصلي	المادة كما وردت من مجلس النواب	اجراءات اللجنة المالية لمجلس النواب
<p>المادة (٣) :</p> <p>اللجنة : اللجنة المؤلفة لادارة السوق وفقا لأحكام هذا القانون .</p> <p>القائمة : المكان المخصص في مبنى السوق لتنفيذ عمليات البيع والشراء وفقا لأحكام هذا القانون .</p> <p>الشخص : الشخص المدني الذي يكون عضواً في السوق بموجب هذا القانون .</p> <p>الرئيسية : الشخص المدني او الطبيعي الذي يعمل وسيطاً وفقاً لأحكام هذا القانون .</p> <p>الاوراق المالية : الاسهم والسندات والاوراق التي تصدرها في المملكة الحكومية او المؤسسات الحكومية او البلديات او الشركات المساهمة الاردنية العامة وخاصة رأية اوراق مالية اخرى قابلة للتداول</p> <p>التعامل بالاوراق المالية : عمليات شراء الاوراق المالية وبيعها مباشرة او بالمراسلة وتقيت هذه العمليات في سجلات السوق وفق احكام هذا القانون والاطمينة والتعليمات الصادرة بقتضاه .</p> <p>المادة (٣) : - يؤسس في عمان سوق لبيع وشراء الاوراق المالية وفق أحكام هذا القانون ، يسمى سوق عمان المالي .</p>	<p>المادة (٣) :</p> <p>قرر المجلس إضافة الفقرة (د) اليها :</p> <p>د. يفتح السوق بالاعطاف والتسهيلات التي تمنح بها الوزارات والمراكز الحكومية</p>	

(٣)

المادة كما وردت بالقرآن الاصلي	المادة كما وردت من مجلس النواب	اجراءات اللجنة المالية لمجلس الاعيان
<p>المادة (٤) تشمل غايات السوق ما يلي :-</p> <p>أ- تهيئة الادخال عن طريق تشجيع الاستثمار في الاوراق المالية وترويجة للمخزات عمدة الاقتصاد القومي .</p> <p>ب- تنظيم ومراقبة اصدار الاوراق المالية والتعامل بها بما يكلل سلامة هذا التعامل وسهولته وبيعته وما يضمن مصلحة البلاد المالية وحماية صفات المشرين .</p> <p>ج- جمع الاحصائيات والمعلومات اللازمة لتحقيق الغايات المذكورة وشروطها .</p> <p>المادة (٥) أ- لا يجوز التعامل في السوق الا بالاوراق المالية وفق أحكام هذا القانون والاطمينة الصادرة بقتضاه .</p> <p>ب- يتعصر حق التقييم بالتعامل بالاوراق المالية القابلة</p>	<p>مراقبة كما وردت</p> <p>المادة (٥) :</p> <p>ب- طلب عبارة ( بالاعضاء متعلقين بحدودتهم والاستعانة منها بكلمة ( بالوسطاء ) .</p>	

مجلس النواب

(6)

المادة كما وردت في القانون الأصلي المؤقت	المادة كما وردت من مجلس النواب	إجراءات اللجنة المالية لمجلس النواب
<p>في السوق بالمضاد عدلين بتدبيرين ودين عنهم ، ولا يجوز التعامل في الملكية بهذه الأوراق الا داخل القاعة ، الا اذا اجازت اللجنة غير ذلك بموجب أو تعليمات خاصة .</p> <p>ج- للجنة أن تحرر بطلان أي تعامل بالأوراق المالية جرى مخالفا لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بخصصه .</p> <p>الفصل الثاني الامضاء والرسطا .</p> <p>المادة (٦) تشمل عقوبة السوق حكما وإلزاما</p> <p>أ- البطل .</p> <p>ب- البزوك الرخصة .</p> <p>ج- مؤسسات الإراض المتخصصة .</p> <p>د- كل حركة مساهمة عامة أوروبية يبلغ رأساها المذموج مائة ألف دينار أو أكثر .</p> <p>هـ- الرسطا . المبرلين وفق أحكام هذا القانون .</p> <p>١- على جميع الشركات المساهمة العامة ، غير المعفر في السوق أن تسجل عمليات بيع وشرا . أسهمها في السوق وتبين أسعار</p>	مراقبة كما وردت	

(5)

المادة كما وردت في القانون الأصلي المؤقت	المادة كما وردت من مجلس النواب	إجراءات اللجنة المالية لمجلس النواب
<p>التعامل للجنة لتسجيلها في سجل خاص . ولا يجوز للجنة أن تسجل أو تعلق المعلومات الواردة في هذا السجل الا من الناحية الاحصائية الاجمالية .</p> <p>ب- اذا تم الصافي على بيع أو شرا . أوراق مالية مسجلة ومقبولة لدى السوق خارج حدود الملكية ، فلا يعتبر هذا الصافي نافذا الا اذا اقرن بتسجيل التعامل في السوق خلال مدة أقصاها شهر واحد من تاريخ الصافي ، وذلك دون إجمال بأحكام المادة (٤٤) من هذا القانون .</p> <p>المادة (٨) يحق لكل شخص طبيعي أو منقوي يتماثل في الملكية أعمال البروك أو السرافة أو التجارة بالأوراق المالية أن يكون وسيطا في السوق اذا راققت اللجنة على طلبه ، شريطة أن تتوفر فيه الشروط المبينة في المادة (٩) أدناه أو أية شروط إضافية أخرى تحددها الأنظمة الصادرة بموجب هذا القانون .</p>	<p>المادة (٧)</p> <p>الفترة (ب) :-</p> <p>ب- شطب عبارة ( شهر ) والاستعاضة عنها بعبارة ( ثلاثة أشهر ) .</p> <p>المادة (٨) شطب المادة (٨) والاستعاضة عنها بالنص التالي:-</p> <p>١- على كل شخص طبيعي أو منقوي ، يرغب بأن يكون وسيطا في السوق ، أن يقدم بطلب الى اللجنة ، للحصول على الترخيص اللازم ، على أن تحصل اللجنة قرارا بذلك بالمرافقة أو الرفض .</p> <p>ب- يتم تحديد عدد الرسطا . وصفة الوسيط ونوع العمل التي يقدم به بقرار من اللجنة .</p>	

مجلس النواب  
السلطة التنفيذية

المادة كما وردت باللائحة المالية لجلس التواب	المادة كما وردت من مجلس التواب	المادة (أ)
	<p>يشمل عمل الرميطة. الامر. العالي :-</p> <p>١- رميطة بالرمولة .</p> <p>٢- رميطة يشترى وينبع لصالح مقلقه</p> <p>٣- رميطة مقلق لاصدارات الاوراق</p> <p>اللاية الجديدة .</p> <p>٤- رميطة يبيع لاصدارات الاوراق اللاية الجديدة.</p> <p>٥- رميطة مستشار مالي للاستشارات في الاوراق المالية.</p>	<p>المادة (٩)</p> <p>١. البند (١)</p> <p>من الفترة (أ) شطب عبارة ( ٢٥ ) سنة والاستعانة بها بعبارة ( ٣٠ ) سنة .</p>
		<p>يجب ان تتوفر الشروط التالية في من يقل رميطة في السرقة :</p> <p>التفويض الطيعي:</p> <p>١- ان يكون ارضي الجنسية وان لا يقل عمره عن (٢٥) سنة .</p> <p>٢- ان يكون معتمدا بالفرق اللبية .</p> <p>٣- ان لا يكون قد اعلن افلاسه او قد حكم بجملة</p>

المادة كما وردت من مجلس التواب	المادة كما وردت باللائحة المالية لجلس التواب	المادة (هـ)
	<p>البند (٥)</p> <p>من الفترة (أ) الغاء عبارة ( كالة بتكية او رهنا مقاربا ) والاستعانة عنها بعبارة ( ضمان مالية كافية ) .</p>	<p>٣. البند (٤)</p> <p>الفترة (ب) من المادة (٩) شطب كلمة (أن) والاستعانة عنها بدارق تصيح العبارة كما يلي:- ( وان يكون قد عمل في المؤسسات المالية والمرقية مدة لا تقل عن خمس سنوات ) .</p>
		<p>المادة (٩)</p> <p>١. البند (١)</p> <p>من الفترة (أ) شطب عبارة ( ٢٥ ) سنة والاستعانة بها بعبارة ( ٣٠ ) سنة .</p>
		<p>يجب ان تتوفر الشروط التالية في من يقل رميطة في السرقة :</p> <p>التفويض الطيعي:</p> <p>١- ان يكون ارضي الجنسية وان لا يقل عمره عن (٢٥) سنة .</p> <p>٢- ان يكون معتمدا بالفرق اللبية .</p> <p>٣- ان لا يكون قد اعلن افلاسه او قد حكم بجملة</p>

هكذا منه لأصل

المادة كما وردت في القانون الأصلي المؤقت	المادة كما وردت من مجلس النواب	أجراءات اللجنة المالية لمجلس الاعيان
٥. أن يعيد الشركاء المبرضون بإدارة الشركة التواعد والكيفية بالانقضاء المبرية أو أن يكرزوا قد عملوا في المؤسسات العامة والمصرفية مدة لا تقل عن خمس سنوات . ٦. أن لا يقل رأسمال الشركة المذروع عن (١٠٠٠٠) دينار أردني . ٧. أن تعلم الشركة لمر اللجنة كدالة بنكية أو رهنًا عقاريًا بالمبلغ الذي تهره اللجنة على أن لا يقل عن (١٠٠٠٠) دينار أردني .	٤. البند (هـ) الفترة (ب) من المادة (٩) تطبق كلمة (أو) والامتصاصه عنها بـ ( و ) لتصبح المبرارة كما يلي : ( وأن يكرزوا قد عملوا في المؤسسات العامة والمصرفية مدة لا تقل عن خمس سنوات . ٥. البند (٧) الفترة (ب) من المادة (٩) تطبق عبارة ( كدالة بنكية أو رهنًا عقاريًا ) والامتصاصه عنها بمبرارة ( ضمانات مالية كافية ) . مراقبة كما وردت	

المادة كما وردت في القانون الأصلي المؤقت	المادة كما وردت من مجلس النواب	أجراءات اللجنة المالية لمجلس الاعيان
١١) المادة (١١٠) - تسقط صفة الربيط من الربيط في السوق :- أ- إذا فقد أحد الشروط اللازمة لمبرية عمل الربيط في السوق . ب- إذا قرر استقاط صفة الربيط عند وقتا لا يحكم هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بفرجه . ١٢) المادة (١١٢) - لا يجوز للمضرو الربيط الاقضاء . بأسرار الصلا . وأسماهم سراً . كانت متعلقة بون يعمل حسابهم الخاص أو الآخرين . ب- تمنح اللجنة تعليمات خاصة تنظم أعمال التي يسمح للربيطاء . فيها بالتعامل في السوق لحسابهم الخاص . ١٣) المادة (١١٣) - أ- يشجع الربيطاء . للترتيبات الخاصة بسله الدفاتر التجارية ويجب عليهم مسكه دفاتر يضمنون فيها جميع العمليات التي يقومون بها حسب تواريخها . فدد أن يترك فيها أي فراغ أو كذابة بين الاسطر أو تشطيب وتلبيهم اقفال هذه الدفاتر بوسيا . وتضيق هذه الدفاتر على الدوام لزاوية لجنة السوق . ب- على الشركاء . الاعضاء . والربيطاء . تقديم المبرومات والبيانات والاضاعات التي تتطلبها اللجنة وفق التصايج وضمن المهلة التي تحددها . بمقتضى الربيطاء . انجزوا لقاء قيامهم بعمليات السوق . حسب طريقة يعرض عليها من قبل لجنة ومصادق عليها الوزير . المادة (١١٤)	١١- المادة (١١٠) تطبق كلمة ( الربيط ) الواردة في مطلع المادة والامتصاصه عنها بكلمة ( الربيطا ) مراقبة كما وردت	

مكرر من الاصل

المادة كما وردت في القانون الأصلي المؤقت	المادة كما وردت من مجلس النواب	إجراءات اللجنة المالية لمجلس الأعيان
<p>المادة (١٥) يتم قبول الأوراق في السوق بقرار من اللجنة .</p> <p>المادة (١٦) تعطل في السوق جميع السندات المصادرة عن الحكومة ومؤسستها العامة التي تكفلها الحكومة وجميع الأوراق الخيرية وسندات الدين التي تصدرها الشركات وفقاً لأحكام قانون الشركات.</p> <p>المادة (١٧) يجب على كل شركة مساهمة عامة أردنية يبلغ رأساؤها المبيع مائة ألف دينار على الأقل أن تطلب قبول أسهمها في السوق ، أما الشركات المساهمة الأخرى فيحق لها أن تطلب قبول أسهمها في السوق مهما بلغ رأساؤها ، بشرط أن تكون قد نشرت ميزانيات مستين ماليتين متتاليتين ، وفي جميع الأحوال للجنة أن تقرر قبول أو رفض الطلب في ضوء الأنظمة والتعليمات التي تضعها لتنظيم قبول الأوراق المالية .</p>	<p>مراقبة كما وردت</p> <p>مراقبة كما وردت</p> <p>المادة (١٧)</p> <p>١. إحقاق كلمة التبادل بعد كلمة (سهمها) الواردة فيها .</p> <p>إحقاق كلمة (تداول) بعد كلمة (قبول) الواردة قبل عبارة المادة .</p> <p>٢. إحقاق العبارة التالية ( خلال ثلاثة أشهر من تاريخ منح الشركة حق الشروع في العمل ) بعد عبارة ( في السوق) الواردة في السطر الثاني</p> <p>٣. إحقاق كلمة (أخر) قبل كلمة مستين وتطلب كلمة متتاليتين لتقرأ العبارة كما يلي ( آخر مستين ماليتين)</p>	

المادة كما وردت في القانون الأصلي المؤقت	المادة كما وردت من مجلس النواب	إجراءات اللجنة المالية لمجلس الأعيان
<p>المادة (١٨) مع نزاع أحكام هذا الفصل يحدد النظام الأحكام التي تنظم قبول الأوراق المالية والتعامل بها في السوق أو التي تتعلق بكل ذلك</p> <p>الفصل الرابع مالية السوق</p> <p>المادة (١٩) تتكون مالية السوق من الموارد التالية :-</p> <p>أ. اشتراكات الأعضاء .</p> <p>ب. رسوم الوسطاء .</p> <p>ج. العمولات التي يستوفيها السوق لقاء عمليات البيع أو الشراء .</p> <p>د. الترامات التي تفرضها اللجنة على المتداولين .</p> <p>هـ. الاشتراكات في بشريات السوق الدورية .</p> <p>و. الهبات التي يتحصنها السوق الحكومية أو أي من أعضائها . السوق أو أية جهة أخرى تراقب عليها اللجنة .</p> <p>ز. القروض التي تحصل عليها اللجنة .</p>	<p>المادة (١٩)</p> <p>١. الفترة (٦) تطلب العبارة ( تراقب عليها اللجنة ) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة ( على أن تقرر بموافقة مجلس الوزراء) .</p> <p>٢. الفترة (٦) تطلب عبارة ( تحصل عليها اللجنة ) والاستعاضة عنها بعبارة ( يحصل عليها السوق) .</p>	

مجلس الأعيان

المادة كما وردت في القانون الأصلي المؤقت	المادة كما ردت من مجلس النواب	المادة (٣٠)
المادة (٣٠) : تصفح عمليات بيع وشراء الأسهم والمستندات في القاعة وكذلك عمليات التسجيل لتجار إليها في القوانين (أ) و(ب) من المادة (٧) والمادة (٤٩) من هذا القانون لسمولة نسبة تحديد اللجنة ، على أن لا تتجاوز هذه المسمولة ما مقداره ١٪ واحد في المادة ، من قيمة الأوراق المالية الجديدة ، وتستوفي المسمولة من البائع والمشتري حاصفة.	المادة (٣٠) يعتبر ما ورد فيها فقرة (د) وإضافة الفقرات التالية إليها ١. بالرقم عا ورد في قانون رسم الطابع المسمول به ، تحق عقود البيع المبرمة في قاعة السوق وعقود تفويض البيع أو الشراء التي تحق من المملا للوسطاء وشهادات تلك الأوراق المالية من رسم طابع . ٢. تستوفي رسم طابع الزادات من عقود تحويل الأوراق المالية فقط ، وذلك بنسبة (١,٥) بالآلاف من القيمة الاسمية للأوراق المالية وتشمل هذه النسبة ضريبة الخرس الوطني وتستوفي السوق هذه الرسم . ج بالرقم عا ورد في قانون الشركات أو في أنظمة الشركات المساهمة العامة المبرمة لوزارها المالية لدى السوق ، فإنه لا يحق لهذه الشركات استيفاء أية رسم بدل عقود تحويل الأوراق المالية أو أي بدل مقابل إصدار شهادات أو استناد قرضها	

المادة كما وردت في القانون الأصلي المؤقت	المادة كما ردت من مجلس النواب	أجراءات اللجنة المالية لمجلس الأعيان
المادة (٣١) : تعد اللجنة ميزانية سنوية تقديرية للإيرادات وانقفاة ومصادق عليها الوزير قبل بداية السنة المالية للسوق	د - تم إجراء ما يلي:- الفقرة (ب) ١. شطب كلمة ( تستوفي) الواردة في مطلع الفقرة والإستعاضة عنها بعبارة ( وتستوفي السوق) ٢. شطب عبارة (وتستوفي السوق هذه الرسم) الواردة في نهاية الفقرة. ٣. الفقرة (د) إضافة عبارة ( وتستوفي السوق) بعد عبارة ( تحدها اللجنة ) المادة (٣١) شطب عبارة ( ميزانية سنوية تقديرية ) والإستعاضة عنها بعبارة ( المراجعة السنوية التقديرية ) المادة (٣٢) شطب عبارة ( أو المقروضين بالتفويض عنها ) والإستعاضة عنها بعبارة ( وتوفيق المقروضين عنها).	
المادة (٣٢) : لا يجوز سحب أي مبلغ من أموال الأ يقرر من اللجنة أو المقروضين بالتفويض عنها		

مكونة من أصل



المادة كما وردت في القانون الأصلي المؤقت	المادة كما وردت من مجلس النواب	إجراءات اللجنة المالية لمجلس الأعيان
<p>المادة (٢٠): تمنح عمليات بيع وشراء الأسهم والمستندات في القاعة وكذلك عمليات التسجيل المتعار إليها في القانونين (١) و (ب) من المادة (٢٧) والمادة (٤٩) من هذا القانون لمصلحة نسبية للجنة ، على أن لا تتجاوز هذه المصلحة ما مقداره ١/٩ واحد في المائة ، من قيمة الأوراق المالية الجديدة ، وتستوفي المصلحة من البائع والمشتري ماصفة.</p>	<p>المادة (٢٠) يعتبر ما ورد فيها فترة (٥) وإضافة الفترات التالية لها ١. بالرغم ما ورد في قانون رسم الطابع المعمول به ، تبقى عقود البيع المبرمة في قاعة السوق وعقود تخفيض البيع أو الشراء التي تعطي من العملاء للوسطاء ومكافآت تلك الأوراق المالية من رسم طابع . ٢. تستوفي رسم طابع الأوراق من عقود تحويل الأوراق المالية فقط ، وذلك بنسبة (٥ ، ١) بالآلاف من القيمة الاسمية للأوراق المالية وتشمل هذه النسبة ضريبة الخرس الوطني وتستوفي السوق هذه الرسم . ٣. بالرغم ما ورد في قانون الشركات أو في أنظمة الشركات المساهمة العامة المبرمة لأوراقها المالية لدى السوق ، فإنه لا يعق لهذه الشركات استثناء أية رسم بلد عقود تحويل الأوراق المالية أو أي بلد مقابل إصدار شهادات أو إستاذ قرضها</p>	

المادة كما وردت في القانون الأصلي المؤقت	المادة كما وردت من مجلس النواب	إجراءات اللجنة المالية لمجلس الأعيان
<p>المادة (٢١) تمد اللجنة ميزانية سنوية تقديرية للإيرادات وانقفاات يصادق عليها الوزير قبل بداية السنة المالية للسوق</p> <p>المادة (٢٢) لا يجوز سحب أي مبلغ من أموال الأعيان من اللجنة أو المبرمجين بالتوقيع عنها</p>	<p>د- تم إجراء ما يلي:- الفقرة (ب) ١. شطب كلمة ( تستوفي) الواردة في مطلع الفقرة والاستعاضة عنها بعبارة ( وتستوفي السوق) ٢. شطب عبارة (وتستوفي السوق هذه الرسم) الواردة في نهاية الفقرة. ٣. الفقرة (د) إضافة عبارة ( وتستوفيها السوق) بعد عبارة ( فتمدها اللجنة ) المادة (٢١) شطب عبارة ( ميزانية سنوية تقديرية ) والاستعاضة عنها بعبارة ( الميزانية السنوية التقديرية ) المادة (٢٢) شطب عبارة ( أو المبرمجين بالتوقيع عنها ) والاستعاضة عنها بعبارة ( وتوقيع المبرمجين عنها).</p>	

مجلس الأعيان

المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون الاصل	المادة كما وردت في القانون الاصل
مراقبة كما وردت	كل يقول ان المراقبة خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر من انتهاء كل سنة مالية اي فانقضي في الاجراءات بعد اصدار جميع التفتحات التأشيرية والمالية للسوق في تلك السنة .	المادة (٢٣) يقول ان المراقبة خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر من انتهاء كل سنة مالية اي فانقضي في الاجراءات بعد اصدار جميع التفتحات التأشيرية والمالية للسوق في تلك السنة .
مراقبة كما وردت	يقول تطبيق حسابات السوق محاسب قانوني مرخص تعيينه اللجنة .	المادة (٢٤) يقول تطبيق حسابات السوق محاسب قانوني مرخص تعيينه اللجنة .
مراقبة كما وردت	تتمتع السنة المالية للسوق في ١/٨ من كل عام وتنتهي في ١٢/٣١ منه على ان تمتد السنة الاولى من تاريخ اتخاذ هذا القانون.	المادة (٢٥) تتمتع السنة المالية للسوق في ١/٨ من كل عام وتنتهي في ١٢/٣١ منه على ان تمتد السنة الاولى من تاريخ اتخاذ هذا القانون.

(١٤)

٢٠

المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون الاصل	المادة كما وردت في القانون الاصل
المادة (٣٦) ١- البند (٢) من الفقرة (١) إضافة عبارة ( او من يترتب عنه ) بعد كلمة ( والتجارة ) . ٢- إضافة البتين ( ٧ ، ٨ ) الى الفقرة (١) التالية : ٧- عمل من اتحاد الغرف التجارية الاردنية عضوا ٨- عمل عن جمعية وسطاء سوق عمان عضوا المالي	المادة (٣٦) ١- البند (٢) من الفقرة (١) إضافة عبارة ( او من يترتب عنه ) بعد كلمة ( والتجارة ) . ٢- إضافة البتين ( ٧ ، ٨ ) الى الفقرة (١) التالية : ٧- عمل من اتحاد الغرف التجارية الاردنية عضوا ٨- عمل عن جمعية وسطاء سوق عمان عضوا المالي	المادة (٣٦) ١- البند (٢) من الفقرة (١) إضافة عبارة ( او من يترتب عنه ) بعد كلمة ( والتجارة ) . ٢- إضافة البتين ( ٧ ، ٨ ) الى الفقرة (١) التالية : ٧- عمل من اتحاد الغرف التجارية الاردنية عضوا ٨- عمل عن جمعية وسطاء سوق عمان عضوا المالي

(١٥)

٢١

هكذا منه لأصل



المادة كما وردت في القانون الأصلي المؤقت	المادة كما وردت من مجلس النواب	إجراءات اللجنة المالية لمجلس الأحياء
<p>المادة (٣٢) أ- تشمل صلاحيات اللجنة بصورة خاصة ما يلي :-</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>١- وضع الأنظمة اللازمة لتنظيم شؤون السوق أدارته وسيرته.</li> <li>٢- الترسية إلى المراجع الحكومية المختصة لكل من جاز أن يساعد على تنمية السوق وحماية أموال المشرين .</li> <li>٣- إيقاف نشاط السوق عند الانحسار ، لمدة محددة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل يحظر خلالها التعامل بالأوراق المالية في السوق وذلك بمرافقة من الوزير ولاي مدة تتجاوز ذلك بمرافقة من مجلس الوزراء - ويباقي التعامل بالأوراق المالية الصادرة من جهة أو جهات معينة لفترة لا تتجاوز الأسبوع .</li> <li>٤- وضع تعليمات تنظيم حسابات وإزادات السوق وإيقافها وأصدار مرازمة السيرة والصادقة عليها.</li> <li>ب- للجنة أن تطلب إلى الأعضاء ، وتودعها بأية معلومات أو بيانات مالية تراها ضرورية لتحقيق مهمتها كما لها أن تنشر أية معلومات إحصائية عن الأوراق المالية بها لتفكك سلامة التعامل والمطمان المستثمر .</li> </ol>	<p>المادة (٣٢)</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>١- الفترة (أ) اليند (٣) خطي عبارة وبإبقاء التعامل بالأوراق المالية الصادرة عن جمعية أو جهات معينة لفترة لا تتجاوز الأسبوع (الواردة في نهاية اليند .</li> <li>٢- امتانة اليند (٤) إلى الفترة (أ) من المادة (٣٢) التالي بهذا اليند (٣) ويحدد الترقيم .</li> <li>٤- إيقاف التعامل بالأوراق المالية الصادرة عن جهة أو جهات معينة لمدة التي تراها اللجنة مناسبة</li> </ol>	

المادة كما وردت في القانون الأصلي المؤقت	المادة كما وردت من مجلس النواب	إجراءات اللجنة المالية لمجلس الأحياء
<p>المادة (٣٢) أ- يشكل الأعضاء ، في السوق فيما بينهم هيئة عامة مهمتها الأساسية تتبع أوضاع السوق ودراسة شؤنها وإقترح سبل زيادة فعاليتها.</p> <p>ب- تجتمع الهيئة العامة مرة واحدة في السنة على الأقل وكلما دعت الحاجة إلى ذلك وذلك بنا ، على دعوة من رئيس اللجنة أو يطلب خطي موقع عليه من أكثرية الأعضاء .</p> <p>ج- تقر الهيئة العامة في اجتماعها السنوي الحسابات الختامية والتقرير السنوي للسوق .</p> <p>المادة (٣٤) يحدد النظام الداخلي للسوق كل ما له علاقة بإدارة السوق العامة وأصول العمل بصورة عامة :-</p> <p>أ- صلاحيات اللجنة ومناطق رئيسها وأعضائها ومبايحتهم وفقاً لأحكام هذا القانون</p> <p>ب- أحكام قبول الأعضاء ، والرسالة ، في السوق وحقوقهم وواجباتهم وأسقاط العضوية أو صفة الرسالة عنهم .</p> <p>ج- أحكام تنظيم الخدمة المالية للسوق .</p> <p>د- أحكام قبول الأوراق المالية التي يجوز التعامل بها في السوق وتشرط عليها .</p>		

هـ- أحكام قبول الأوراق المالية التي يجوز التعامل بها في السوق وتشرط عليها .

المادة كما وردت في القانون الاصلى المؤقت	المادة كما وردت من مجلس النواب	اجراءات اللجنة المالية لمجلس النواب
<p>ف. احكام تنظيم التعامل بالاوراق المالية بالسوق وشروط تسجيلها واعلان الاسعار وكل ما من شأنه حماية واعلام المستثمرين والمستثمرين.</p> <p>و. اقتراحات الاعضاء ورسم الرضا، والعمولات التي يستوفوها السوق لقاء عمليات البيع والشراء.</p> <p>ز. احكام القاديب واجراءاته.</p> <p>ح. اية امور اخرى تتطلبها ادارة السوق او حسن سير العمل فيه.</p> <p>الفصل السادس</p> <p>الاجراءات الحكومية</p>	مراقبة كما وردت	

المادة (٣٥) أ. يعين لدى السوق مندوب للمحكمة بسمية الوزير من موظفي الصف الاول من وزارة المالية.

ب. مدة تعيين هذا المندوب ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ج. للوزير ان يعفي تعيين هذا المندوب قبل انتهاء مدته على ان

د. يعين مندوباً آخر ثلاثة ايام من تاريخ انتهاء تعيين المندوب السابق.

المادة كما وردت في القانون الاصلى المؤقت	المادة كما وردت من مجلس النواب	اجراءات اللجنة المالية لمجلس الاعيان
<p>المادة (٣٦) يتولى مندوب المحكمة مراقبة صحة المعاملات التي تجرى في السوق بصورة عامة ومراقبة تطبيق القوانين والاطاعة المتعلقة بها.</p> <p>المادة (٣٧) أ. يعين مندوب المحكمة لاجتماعات لجنة السوق ويشترك في مناقشتها ولا يملك حق التصويت.</p> <p>ب. لتعيين المحكمة حق الاعتراض على قرارات لجنة السوق ذات الطابع المالي التي تبدر له غير قانونية ولا بد في حالة الاعتراض هذه من مراقبة اقلية ثلثي اعضاء اللجنة المعاضدين لاحتيال قرار الاعتراض ثالث الامر.</p>	<p>مراقبة كما وردت</p> <p>مراقبة كما وردت</p>	

المادة (٣٨) على مندوب المحكمة ان يقدم الى الرئيس تقريرا مع شتى حول نشاط السوق وما يراه المندوب من اجراءات تساعد على تحقيق غايات السوق.

مكتبة ابي بكر

المادة كما وردت في القانون الأصلي المؤقت	المادة كما وردت من مجلس النواب	أجراءات اللجنة المالية لمجلس الاعيان
<p>المادة (٣٩) ١- يمكن المجلس التأسيسي من ثلاثة أعضاء . ويصدر قرار بتكوينه من الرئيس .</p> <p>٢- يمكن المجلس على الفكل التالي :-</p> <p>١- رئيس اللجنة رئيسا</p> <p>٢- عضوين تنتخبهما اللجنة من بين أعضائها .</p> <p>المادة (٤٠) يخول مجلس إدارتي الفصل فيما يستلزمه لأعضائه . والرسالة . والوثائق في السوق من مخالفات مساهمة أو إجرائية لأظمة السوق وتمليته .</p> <p>المادة (٤١) يباشر المجلس التأسيسي صلاحياته من تلقا . نفسه أو بنا . على شكوى من الرئيس أو المناطق أو اللجنة أو من أي شخص آخر في علاقة .</p>	<p>المادة (٣٩) المادة (٣٩) (١) تطبق كلمة ( قرار ) والاستعاضة عنها بكلمة ( قرار ) .</p> <p>المادة (٤٠) تطبق كلمة ( والرطين ) الواردة فيها .</p> <p>موافقة كما وردت</p>	

المادة كما وردت في القانون الأصلي المؤقت	المادة كما وردت من مجلس النواب	أجراءات اللجنة المالية لمجلس الاعيان
<p>المادة (٤٢) يعزز المجلس التأسيسي فرض أي من العقوبات التأديبية التالية:</p> <p>أ- الغيبة .</p> <p>ب- الاخلال</p> <p>ج- التوراة المالية من (١٠٠-٥٠) دينار .</p> <p>د- الرق من العمل من يوم إلى ثلاثة أشهر .</p> <p>هـ- التطيب النهائي من عضوية السوق أو الفصل من العمل فيه .</p> <p>المادة (٤٣) يعزز الملن في قرارات المجلس التأديبي في حالات الرق من العمل أو التطيب النهائي من عضوية السوق أو الفصل من العمل فيه لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثة يوما من تاريخ تلخغ القرار .</p>	<p>موافقة كما وردت</p> <p>موافقة كما وردت</p>	

مكونة من الأصل

المادة كما وردت في القانون الأصلي المؤقت	المادة كما وردت من مجلس النواب	إجراءات اللجنة المالية لمجلس الأعيان
<p>المادة (٤٤) أ. لا يفرض تثبيت تبادل الأوراق المالية وانعقاد ملكيتها في سجلات السوق لأصحاب العلاقة من القيام بإجراءات تسجيل نقل الملكية للعمبرص عنها في قانون الشركات أو القرائية والاعتماد الأخرى التابعة.</p> <p>ب. بالرغم مما ورد في المادة (١٧) من قانون الشركات أو في أي قانون أو نظام آخر في عقد تأسيس أو نظام أية شركة ، لا يفتتح انعقاد الأوراق المالية التالية للتداول والتي يتم بيعها أو حوزوها في السوق لشروط مراقبة مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة ذات العلاقة وعلى الشركة تسجيل ملكية هذه الأوراق بدون أي قيد ذلك باستثناء الحالات الآتية :-</p> <p>١. إذا كان البيع أو النقل مخالفاً لأحكام القرائية التابعة أو الاعتماد المتعلقة بنقل انعقاد تلك الأوراق إلى الجانب غير العرب.</p> <p>٢. إذا كانت الأوراق مورقة أو معجزة.</p> <p>إذا كانت الأوراق مقرقة ولم يسط فيها ذات جديدة بدلا منها.</p>	<p>المادة (٤٤)</p> <p>١. الفترة (ب) إضافة لثلاث (٣) قبل كلمة (ذلك) الواردة في السطر السادس منها لتقرأ (وذلك) .</p> <p>٢. إضافة فترة جديدة قبل (ج) الواردة في المادة بحيث تصبح الفترة (ج) الأصلية فترة (د) كما يلي:-</p> <p>ج- تقوم الشركات المساهمة العامة بتسجيل الفترة المبردة في السوق خلال ثلاثة أيام عمل على الأكثر من تاريخ استلامها لتلك الفترة.</p>	

(٢٥)

المادة كما وردت في القانون الأصلي المؤقت	المادة كما وردت من مجلس النواب	إجراءات اللجنة المالية لمجلس الأعيان
<p>ج. يعزز اللجنة ، رياء ، على تسبب من مرافق الشركات أن ترقى بقرار محال عمليات انعقاد ملكية الأسهم إذا تجاوزت نسبة الأسهم المقررة للتخص واحد طبيعي أو معنوي (١٠٪) في المائة من مجموع أسهم الشركة ، وذلك إذا ثبت أن هذا الانعقاد يتعارض مع مصلحة الاقتصاد الوطني وفي هذه الحالة يعزز لأي فريق متشدد أن يضمن بالقرار اسم دفتر الصناعة والتجارة التي يجب أن يصدر قرار خلال ثلاثة أيام من تاريخ الطلب .</p> <p>المادة (٤٥) إذا أُلغى السوق تولى أسلاك وكالة موجهة إلى الحكومة .</p> <p>المادة (٤٦) قرارات الزيد والمناظر واللجنة في حدة أحكام هذا القانون خاصة للطلب اسم محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغها .</p> <p>المادة (٤٧) أ. كل مخالف لأحكام هذا القانون معرض للمخالف لغرامة لا تقل عن (٥٠٠٠) دينار ولا تزيد عن (٥٠٠٠٠) دينار .</p> <p>ب. تحال هذه المخالفات إلى المحكمة المختصة من قبل رئيس اللجنة .</p>	<p>مراقبة كما وردت</p> <p>مراقبة كما وردت</p> <p>مراقبة كما وردت</p>	

هذا ما بينه الزيد

المادة كما وردت في القانون الأصلي المؤقت	المادة كما وردت من مجلس النواب	إجراءات اللجنة المالية لمجلس الأحيان
<p>المادة (٤٨) لرئيس اللجنة الاقتصادية بامهوية الأمن المختصة للمحافظة على النظام داخل السوق وفي حيزها المعاملات عند وقوعها.</p> <p>المادة (٤٩) تسجيل عمليات بيع الأوراق المالية المبررة في السوق والتي يتم بيعها بأمر من المحاكم المختصة في سجل خاص بينة إصدارها وأسعار تداولها ولا يجوز للجنة أن تسجل ات وتعلن المبررات الواردة في هذا السجل إلا من الناحية الإحصائية الإجمالية :-</p> <p>المادة (٥٠) يصدر الزئير بقرار منه تاريخ المباشرة بالتعامل في الأوراق المالية في القاعة وفقاً لأحكام هذا القانون .</p> <p>المادة (٥١) ١- لمجلس الزئير - إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك الأنظمة الخاصة بوظفي ومستخدمي السوق وكيفية تعيينهم وإثباتها - خدماتهم وحقوقهم وواجباتهم ودوائهم وأنظمة الاقتار الخاصة بهم ونظام المراكز والنظام المالي للسوق.</p> <p>ب- إلى أن تصدر الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون تحول بجة إدارة السوق لمدة ستة راحة تبدأ من تاريخ ١٩٧٨/١/١ قابلة للتجديد لسنة واحدة أخرى بقرار من مجلس الزئير - بناء على تسيب الزئير صلاحية تطبيق تلك الأحكام بما في ذلك</p>	<p>مراقبة كما وردت</p>	<p>المادة (٥١)</p> <p>تطبق هذه المادة والاستعانة فيها بالنص التالي :-</p> <p>١- مجلس الزئير - إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك الأنظمة الخاصة بوظفي ومستخدمي السوق وكيفية تعيينهم وإثباتها - خدماتهم وحقوقهم وواجباتهم ودوائهم وأنظمة الاقتار الخاصة بهم ونظام</p>

المادة كما وردت في القانون الأصلي المؤقت	المادة كما وردت من مجلس النواب	إجراءات اللجنة المالية لمجلس الأحيان
<p>وضع الأحكام والشروط الخاصة بالأمور التالية :-</p> <p>١- قبول الأعضاء - والرسالة - في السوق وبيان حقوقهم وواجباتهم وتحديد شروط إسقاط العضوية أو صفه الرسالة عنهم .</p> <p>٢- تنظيم الشؤون المالية والإدارية للسوق .</p> <p>٣- قبول الأوراق المالية التي يجوز التعامل بها وإعلان تنظيم التعامل بالأوراق المالية في السوق وتسجيلها وإعلان الأسعار وكل ما من شأنه حماية وأعلام المخرين والمستثمرين .</p> <p>٤- تحديد استمرافات الأعضاء - ودسوم الرسالة - والعمليات التي يستحقها السوق التا - عمليات البيع والشرا -</p> <p>٥- المعاملات المسجلة والأجرائية التي تستوجب العقاب بالنسبة للأعضاء - والرسالة - وموظفي السوق وسائر العاملين فيه صلاحيات</p>	<p>اللائز والنظام المالي للسوق بما في ذلك وضع الأحكام والشروط الخاصة بالأمور التالية :-</p> <p>١- قبول الأعضاء - والرسالة - في السوق وبيان حقوقهم وواجباتهم وتحديد شروط إسقاط العضوية أو صفه الرسالة عنهم .</p> <p>٢- تنظيم الشؤون المالية والإدارية للسوق .</p> <p>٣- قبول الأوراق المالية التي يجوز التعامل بها في السوق وتطبيقها.</p> <p>٤- تنظيم التعامل بالأوراق المالية في السوق وتسجيلها وإعلان الأسعار وكل ما من شأنه حماية وأعلام المخرين والمستثمرين .</p> <p>٥- تحديد استمرافات الأعضاء - ودسوم الرسالة - والعمليات التي تستحقها السوق التا - عمليات البيع والشرا -</p> <p>٦- المعاملات المسجلة والأجرائية التي تستوجب العقاب بالنسبة للأعضاء - والرسالة -</p>	<p>المادة (٥١)</p> <p>١- مجلس الزئير - إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك الأنظمة الخاصة بوظفي ومستخدمي السوق وكيفية تعيينهم وإثباتها - خدماتهم وحقوقهم وواجباتهم ودوائهم وأنظمة الاقتار الخاصة بهم ونظام المراكز والنظام المالي للسوق.</p> <p>ب- إلى أن تصدر الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون تحول بجة إدارة السوق لمدة ستة راحة تبدأ من تاريخ ١٩٧٨/١/١ قابلة للتجديد لسنة واحدة أخرى بقرار من مجلس الزئير - بناء على تسيب الزئير صلاحية تطبيق تلك الأحكام بما في ذلك</p>

مكتبة  
مركز  
مركز



الادوات اللبنة التالية لمجلس الاعيان	الادوات وردت من مجلس النواب	الادوات وردت في القانون الاسمي الموزع
	٧. صلاحيات اللجنة ورئيس ونائب الرئيس والمدير العام وأمين السر. ٨. أية امور أخرى تتطلبها ادارة السوق وحسن سير العمل فيه.	٧. صلاحيات اللجنة ورئيس ونائب الرئيس والمدير العام وأمين السر وأمين الصندوق. ٨. أية امور أخرى تتطلبها ادارة السوق وحسن سير العمل فيه.
		المادة (٥٧) رئيس الرزنا . والرزنا . مكلفين بتنفيذ احكام هذا القانون.

دولة رئيس المجلس

شكرا للاخوة الزملاء على المرافقة .  
وقرر المجلس لموعدها اخر .

امين عام مجلس الامه بالوكالة  
عدنان يحيون

رئيس مجلس الاعيان  
احمد اللوزي

انتهت الجلسة

مكتبة امه لاصول